هيئة تنظيم النقل البري
LAND TRANSPORT REGULATORY COMMISSION

المملكة الأردنيـة الهاشميـة

هيئة تنظيم النقل الـــــــــبري

تقديم خدمات استشارية لإعداد دراسة حول أنماط نقل البضائع في المملكة الأردنية الهاشمية

الفهرس

الجزء الأول : شروط العطاء ٥

١,١ الشروط العامة..... ٥

٢,١ الضمانات ٧

٣,١ الشروط الخاصة بالائتلاف..... ٨

٤,١ مؤهلات طرفي الائتلاف ٩

الجزء الثاني :المعلومات العامة والمقدمة ١٠

١,٢ نبذة عن المشروع وأهدافه الاستراتجية ١٠

٢,٢السياق الاقتصادي والتنموي للدراسة..... ١٣

٣,٢الأهمية الوطنية والاقليمية للمشروع ١٤

٤.٢ التوافق مع الاستراتجيات الوطنية ١٥

٥,٢ المخرجات المتوقعة والفوائد المرجوة من المشروع ١٥

الجزء الثالث :النطاق والمتطلبات التقنية..... ١٧

١,٣ نطاق العمل الشامل والمفصل..... ١٧

٢,٣ المتطلبات الفنية والتقنية للمشروع. ١٨

٣,٣ مصادر البيانات والمعلومات..... ١٩

٤,٣ المنهجية العلمية المطلوبة. ٢٠

٥,٣ مراحل التنفيذ للمشروع..... ٢٢

٦,٣ الجدول الزمني لمراحل الدراسة والمدد المحددة لإنجازها ٢٥

٧,٣ معايير الجودة والدقة. ٢٦

الجزء الرابع: المخرجات والتوصيات ٢٨

١,٤ المخرجات والتسليمات ٢٨

٢,٤ التوصيات والسياسات..... ٢٨

الجزء الخامس : المسؤوليات والأحكام ٣٠

١,٥ المسؤوليات العامة للإستشاري ٣٠

٢,٥ دور صاحب العمل..... ٣١

٣,٥ طريقة الدفع ٣١

٤,٥ غرامة التأخير ٣٢

الجزء السادس : تقديم العروض وأسس التقييم والاحالة..... ٣٢

١,٦ طريقة تقديم العروض..... ٣٢

٢,٦ تقييم العروض..... ٣٢

٣,٦ العرض الفني..... ٣٣

٤,٦ العرض المالي:..... ٣٥

٥,٦ متطلبات وأسس التقييم الفني: ٣٥

٦,٦ تقييم العرض المالي..... ٤١

٧,٦ تقييم النتائج والإحالة ٤١

الجزء السابع: أحكام ختامية..... ٤٢

الجزء الثامن: النماذج..... ٤٤

نموذج رقم(1) ٤٤

نموذج رقم(٢) ٤٥

نموذج رقم(٣) ٤٦

نموذج

كتاب تقديم العرض

التاريخ:

الموضوع: تقديم عرض فني ومالي لخدمات استشارية

السادة دائرة المشتريات الحكومية ،

نحن الموقعين أدناه، نتقدم بعرضنا لتقديم الخدمات الاستشارية [أدخل اسم ورقم الخدمات الاستشارية] استناداً إلى وثيقة المناقصة التي استلمناها منكم بتاريخ [أدخل التاريخ]. ويشمل عرضنا هذا العرض الفني والعرض المالي، مقدمين في مغلفين منفصلين وموقعين حسب الأصول.

في حال كان العرض مقدماً من ائتلاف استشاري، يتم تضمين ما يلي:

نتقدم بهذا العرض بصفتنا ائتلافاً مكوناً من: [أدخل الأسماء الكاملة والعناوين القانونية لجميع أعضاء الائتلاف، مع تحديد العضو الرئيسي]. وقد أرفقنا [أدخل: "نسخة من اتفاقية الائتلاف المصدّقة حسب الأصول"، أو "رسالة نوايا موقعة من جميع أعضاء الائتلاف للدخول رسمياً في الائتلاف في حال إحالة العقد، مرفقة بمسودة اتفاقية الائتلاف"]

نُقرّ بموجب هذا بما يلي:

١. **إن جميع المعلومات والتصريحات الواردة في هذا العرض صحيحة ودقيقة، ونقرّ بأن أي معلومات غير دقيقة قد تؤدي إلى استبعادنا من التنافس.**
٢. **لا يوجد لدينا أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بتقديم هذا العرض.**
٣. **نحن نلبي جميع متطلبات الأهلية المنصوص عليها في وثائق المناقصة.**
٤. **يظل عرضنا ساري المفعول للفترة الزمنية المحددة في وثيقة المناقصة اعتباراً من الموعد النهائي لتقديم العروض، أو لمدة تسعين يوماً إذا لم تُحدد فترة صلاحية.**
٥. **لا نخضع نحن، أو أي من فروعنا أو شركائنا أو مقدمي الخدمات من الباطن، لأي عقوبات حرمان بموجب الأنظمة المعمول بها في مجال المشتريات الحكومية.**
٦. **نشهد بأننا اتخذنا جميع الخطوات اللازمة لضمان خلو عرضنا من أي ممارسات احتيالية أو فساد، ونتعهد بالالتزام بالمعايير الأخلاقية أثناء تنفيذ العقد في حال تمت الإحالة علينا.**
٧. **نتعهد، في حال قبول عرضنا، بتقديم ضمان حسن التنفيذ خلال المدة المحددة، والبدء بتنفيذ الخدمات في الموعد المقرر.**
٨. **نقر بأن هذا العرض ملزم لنا، ويخضع لأي تعديلات يتم الاتفاق عليها خلال مفاوضات العقد.**
٩. **نفهم بأنكم غير ملزمين بقبول أي من العروض المقدمة إليكم.**

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الاسم الكامل للاستشاري----------

اسم المفوض بالتوقيع----------

الصــفة الوظيفية ----------

*يجب أن يعبأ هذا النموذج بالكامل وأن يرفق بالعرض عند تقديمه.

الجزء الأول : شروط العطاء

١,١ الشروط العامة

١. يجب على المناقصين الراغبين بالاشتراك في العملية الشرائية الاطلاع على نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) وملاحقه والتعليمات الصادرة بموجبه والاطلاع على كافة وثائق الشراء والتقيد بكافة الأحكام وكافة المتطلبات الواردة فيها ويُعتبر تقديم عرض المُناقص تأكيداً منه بأنه مطلع ومُتفهم لجميع أحكام نظام المُشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) والتعليمات الصادرة بموجبه ووثائق دعوة العطاء.

٢. تعتبر دعوة العطاء مكملة للشروط العامة والخاصة وملزمة للمناقصين، وللجنة الشراء حق استبعاد أي عرض غير ملتزم بكل أو بعض بنود هذه التعليمات.

٣. يلتزم المناقص بعدم وجود أي تضارب مصالح سواء أثناء مشاركته في العمليات الشرائية أو عند إبرام عقد الشراء ويبقى هذا الالتزام ساريا طوال مدة العقد

٤. على المناقص إرفاق إقرار مع عرضه يُثبت التزامه بعدم الانخراط في أي ممارسات أو تصرفات تنطوي على الاحتيال أو الفساد أو الإكراه (وفق النموذج المرفق).

٥. يجب ألا يكون قد صدر بحق المُناقص الراغب بالمُشاركة بالعملية الشرائية قرار حرمان من الاشتراك في عمليات الشراء (ساري المفعول) وِفقاً لأحكام نظام المُشتريات الحُكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) والتعليمات الصادرة بموجبه.

٦. يجوز للمُناقص الذي يدَّعي أنه لحقت به خسارة أو أي ضرر نتيجة لقرار أو إجراء او امتناع عن اتخاذ إجراء من الجهة المُشترية أو يدَّعي أن لجان الشراء قد خالفت ما ورد في وثائق الشراء أو أحكام نظام المُشتريات الحُكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) والتعليمات الصادرة بموجبه أن يتقدم باعتراض في المرحلة الأُولى وشكوى في المرحلة الثانية وِفقاً لأحكام المادة (٥١) والمادة (٥٣) من نظام المُشتريات الحُكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) والتعليمات الصادرة بموجبه.

٧. للجنة الشراء وِفقاً لأحكام المادة (١٧) من نظام المُشتريات الحُكومية والتعليمات الصادرة بموجبه إلغاء أي عملية شراء أو أي من إجراءات الشراء قبل توقيع المُناقص عقد الشراء دون أن يكون لأي من المُناقصين الحق في الرُجوع على لجنة الشراء بأي خسارة أو ضرر ناشئ عن تقديم عرضه ولا يترتب على لجنة الشراء أي التزامات مادية أو غير مادية مُقابل ذلك.

٨. يحق للجهة المُشترية وِفقاً لأحكام المادة (١٧) من نظام المُشتريات الحُكومية والتعليمات الصادرة بموجبه إلغاء عملية الشراء قبل الموعد النهائي لتقديم العُروض دون أن يكون لأي من المُناقصين الحق في الرُجوع على الجهة المُشترية بأي خسارة أو ضرر ناشئ عن تقديم عرضه ولا يترتب على الجهة المُشترية أي التزامات مادية أو غير مادية مُقابل ذلك.

٩. تحتفظ لجنة الشراء لنفسها بالحق في رفض كل العُروض المُقدمة إليها أو إلغاء إجراءات المُناقصة وِفقاً لأحكام نظام المُشتريات الحُكومية والتعليمات الصادرة بموجبه.

١٠. للجنة الشراء إعادة طرح العطاء بالشُروط والمُواصفات الواردة في وثائق العطاء الأصلي نفسها استناداً لأحكام المادة (٣٨) من نظام المُشتريات الحُكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢).

١١. على المناقص الراغب بالدخول في العطاء الالتزام بأي شروط أخرى يتطلبها نظام المشتريات الحكومية والتعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا النظام.

١٢. لا يجوز للمناقص الاشتراك في أكثر من ائتلاف، كما لا يجوز أن يقدم عرضه بناءً على اتفاق مع مناقص آخر تقدم للعطاء.

١٣. تُقدَّم العروض باللغة العربية، ويجب ألا تقل صلاحية عرض المناقص عن (120) يوماً اعتباراً من التاريخ النهائي المحدد لتقديم العروض

١٤. يُعلن المدير العام عن قرار الإحالة المبدئية على نظام الشراءالالكتروني JONEPS لمدة خمسة أيام عمل، وإذا لم يتقدم أي مناقص باعتراض خلال هذه المدة، تُعد الإحالة نهائية بعد المصادقة عليه.

١٥. يعد المناقص عرضه وفقاً لوثائق الشراء بعد أن يدرس هذه الوثائق ويتفهم جميع ما ورد فيها وإذا كانت الوثائق غير كاملة أو غير واضحة، أو وجد نقصاً فيها، فعليه طلب الاستيضاح أو الوثيقة الناقصة من الجهة المشترية قبل الموعد المحدد في وثائق الشراء ويتحمل المناقص النتائج المترتبة على عدم قيامه بالتحقق من استلام وثائق الشراء كاملة.

١٦. يتحمل المناقص وحده جميع التكاليف المرتبطة بإعداد وتقديم عرضه، ولا تلتزم الجهة المشترية أو لجنة الشراء بأي شكل من الأشكال بتعويض هذه التكاليف، سواء تم إحالة العطاء عليه أو لم يتم اختياره ضمن النتائج النهائية

١٧. على المتعهد تنفيذ العقد خلال المدة المتعاقد عليها، وتحتسب تلك المدة من تاريخ أمر المباشرة الصادر عن صاحب العمل (هيئة تنظيم النقل البري).

١٨. يكون مدير عام هيئة تنظيم النقل البري مفوضاً بالتوقيع على عقد الشراء.

١٩. يعتبر توقيع أمر الشراء (العقد) من قبل المتعهد اعترافاً منه بأنه مطلع على كافة محتويات قرار الإحالة وأمر الشراء وكل ما يتعلق بهما وأنه ملتزم التزاماً تاماً بمحتوياتهما ومضمونهما.

٢٠. على لجنة الشراء استبعاد عرض المناقص في أي من الحالات التالية:

أ- إذا اعتبر العرض غير مستجيباً جوهرياً للمتطلبات الواردة في وثائق الشراء.

ب- إذا كان المناقص خاضع لعقوبة الحرمان في حينه.

ت- إذا قدم المناقص وثائق أو معلومات غير صحيحة لغايات المشاركة في العطاء.

ث- إذا انتحل المناقص صفة تمثيل مؤسسة أو شركة أو الادعاء بأنه وكيلها أو أخفى أنه وكيلها سواء كان تمثيله لمؤسسة أو شركة أردنية أو أجنبية.

ج- إذا صدر بحق المناقص حكم قضائي بجريمة لها طابع اقتصادي أو لها علاقة بالمشتريات الحكومية و- في حال عدم توقيع المناقص على العرض المقدم منه حسب الأصول أو وجود نقص بالعرض أو غموض أو شطب أو إضافة أو تعديل بشكل لا يمكن من الإحالة.

ح- إذا تبيّن أن العرض المقدم قد تم بالتنسيق أو الاتفاق مع مناقص آخر بما يؤثر على مبدأ المنافسة.

خ- ذا تبيّن أن المناقص قد شارك بأكثر من عرض لنفس العطاء سواء بصورة فردية أو من خلال ائتلاف.

د- إذا تضمن العرض الفني المقدم من المناقص معلومات تشير إلى العرض المالي.

٢١. (١) للجنة الشراء الحق بإنهاء عقد الشراء المبرم مع المتعهد وفقا للمادة رقم (٩٠) من نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢، ومن حالات الإنهاء ما يلي: -

أ – تقصير المتعهد في إنجاز العقد.

ب – ارتكاب المتعهد تصرفات تتسم بالاحتيال أو التلاعب أو الرشوة.

ج – الظروف القاهرة وفق أحكام النظام والتعليمات الصادرة بموجبه.

د – إعسار المتعهد أو إفلاسه.

(٢) في حال قررت لجنة الشراء إنهاء عقد الشراء للأسباب الواردة بالفقرتين (أ , ب) من هذا البند فعلى لجنة الشراء تطبيق احكام المادة رقم (١٤) من الملحق رقم (١) من نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢).

٢٢. - إذا استدعت المصلحة العامة انهاء عقد الشراء فيراعى دفع قيمة الخدمات التي تم انجازها قبل تاريخ انتهاء العقد ودفع التكاليف التي تحملها المتعهد.

٢٣. - يعتبر نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) وملاحقه والتعليمات الصادرة بموجبه جزءًا لا يتجزأ من وثائق الشراء.

٢٤. إذا وجد تعارض في وثائق الشراء بين الشروط العامة والشروط الخاصة فيؤخذ بما ورد بالشروط الخاصة.

٢,١ الضمانات

اولا: تأمين دخول العطاء

١) يجب على المناقص تقديم تأمين دخول للعطاء وفقا للنموذج الوارد في وثائق الشراء على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك العاملة في المملكة بقيمة (٤٠٠٠ دينار) أربعة الاف دينار باسم عطوفة مدير عام دائرة المشتريات الحكومية بالإضافة لوظيفته ويجب أن تكون مدة سريان الكفالة والعرض حسب المدة المحددة في نظام (JONEPS) وبخلاف ذلك لن يقبل العرض.

٢) يجب أن يكون تأمين دخول العطاء المقدم باسم الائتلاف، وإذا لم يكن الائتلاف قد تأسس بشكل رسمي وقت تقديم العرض، فيجب أن يكون تأمين دخول العطاء بأسماء كل أعضاء الائتلاف المذكورين في رسالة النوايا.

٣) سيتم استبعاد اي عرض يكون تأمين دخول العطاء (الكفالة البنكية) باسم أحد طرفي الائتلاف وليس باسم اعضاء الائتلاف جميعهم.

٤) تُعاد تأمينات الدُخول في العطاء إلى مُقدميها من المُناقصين وِفقاً لأحكام نظام المُشتريات الحُكومية رقم (٨) لسنة (٢٠٢٢) والتعليمات الصادرة بموجبه.

٥) تقوم لجنة الشراء بمصادرة تأمين دخول العطاء كليا أو جزئيا في أي من الحالات التالية: -

أ- إذا سحب المناقص العرض الذي قدمه أو عدله بعد انتهاء المدة الزمنية لتقديمه أو إذا لم يلتزم به أو بجزء منه.

ب- إذا رفض المناقص الفائز قبول تصحيح خطأ حسابي ظهر في العرض.

ج- إذا قدم المناقص معلومات غير صحيحة أو غش في المعلومات أو الوثائق التي قدمها لغايات المشاركة في العطاء.

ثانيا: تأمين حسن التنفيذ

١) على المتعهد تقديم تأمين حسن تنفيذ للعطاء (حسب النموذج المرفق بوثائق الشراء) على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك العاملة في المملكة بنسبة (١٠%) من القيمة الإجمالية للإحالة باسم عطوفة مدير عام هيئة تنظيم النقل البري بالإضافة لوظيفته وتمدد كلما اقتضت الضرورة ذلك.

٢) على المتعهد وقبل توقيع العقد دفع الرسوم المقررة بموجب التشريعات وتقديم تأمين حسن التنفيذ خلال المدة التي تحدد في كتاب التبليغ الذي يرسل إليه لاستكمال إجراءات التعاقد الخاص بقرار الإحالة، وإذا لم يقم المتعهد بدفع الرسوم المقررة أو تقديم كفالة حسن التنفيذ أو توقيع العقد فيحال الأمر للجنة الشراء لاتخاذ القرار المناسب.

٣) في حال الإخلال بالتزامات العقد أو التأخر في التنفيذ، يحق للهيئة مصادرة جزء أو كامل قيمة تأمين حسن التنفيذ على ألا تقل عن ١٠% من قيمة الخدمات، وتحميل المتعهد الفروقات والتكاليف الإضافية وأي خسارة أو مصاريف دون الحاجة إلى أي إنذار.

٤) يعاد التأمين إلى المتعهد بعد استكماله لجميع التزاماته وتقديم مخالصة نهائية تقبلها الهيئة، مرفقة بطلب خطي بالإفراج عن التأمين.

ثالثا:الالتزام عند تقديم شيك مُصدق تأميناً للدُخول في العطاء أو لضمان حُسن التنفيذ بتثبيت اسم(المناقص/المتعهد) ورقم العطاء ونوع التأمين على الشيك.

٣,١ الشروط الخاصة بالائتلاف

١) يشترط أن يتكوّن الائتلاف من مناقصين اثنين فقط ، أحدهما محلي والآخر دولي، ولا يُسمح لأي مناقص بالمشاركة في أكثر من ائتلاف.

٢) على المناقص أن يُرفق ضمن العرض إما اتفاقية ائتلاف مصدّقة أصولياً، أو رسالة نوايا موقّعة من أعضاء الائتلاف تُفيد بموافقتهم الرسمية على الدخول في الائتلاف في حال إحالة العطاء إليهم. وإذا قُدّمت رسالة نوايا بدلاً من اتفاقية ائتلاف مصدّقة، يجب تقديم اتفاقية الائتلاف المصادقة أصولياً قبل الإحالة النهائية

٣) على اعضاء الائتلاف تسمية رئيس الائتلاف ليكون مسؤولا عن متابعة إجراءات العملية الشرائية.

٤) على رئيس الائتلاف، بصفته المفوّض عن الائتلاف بموجب تفويض أصولي صادر عن الممثلين القانونيين لأعضاء الائتلاف، أن يقوم بتوقيع العرض نيابةً عن الائتلاف، ويُعد هذا التوقيع ملزماً قانوناً ونافذاً بحق جميع أعضائه.

٥) في حال انسحاب أحد اعضاء الائتلاف قبل احالة العطاء يعتبر عرض المناقص (الائتلاف) لاغياً ويتم مصادرة تأمين دخول العطاء المقدمة من الائتلاف.

٦) يجب تقديم خطة عمل تفصيلية تتضمن توزيع الأدوار والمسؤوليات بين أطراف الائتلاف والجدول الزمني لتنفيذ المشروع.

٧) يكون أعضاء الائتلاف مسؤولين بالتضامن والتكافل عن تنفيذ كافة التزامات العقد، سواء مجتمعين أو منفردين، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تعديل تركيبة أو تشكيلة الائتلاف إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من لجنة الشراء.

٨) على أعضاء الائتلاف تقديم تعهد خطي وموقع أصولياً يتضمّن التزامهم الكامل بالمحافظة على السرية التامة لكافة المعلومات، البيانات، الوثائق، والمستندات التي قد تصل إليهم أو يتم الاطلاع عليها أو تداولها أو التعامل معها بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة أو بمناسبة المشاركة في العطاء أو تنفيذ العقد، و يشمل هذا الالتزام الامتناع التام عن الكشف أو التسريب أو الاستخدام غير المصرّح به لتلك المعلومات بأي شكل من الأشكال ولأي طرف ثالث، وتحت أي ظرف من الظروف، سواء خلال سريان العقد أو بعد انتهائه ويُعدّ أي خرق لهذا الالتزام، سواء من أحد أعضاء الائتلاف أو من يمثلهم أو يعمل تحت إشرافهم، إخلالاً جوهرياً بشروط العقد ويمنح لجنة الشراء الحق الكامل في اتخاذ أي من الإجراءات التي تراها مناسبة وفق أحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ وتعليماته

٩) على جميع أعضاء الائتلاف، بصفتهم الفردية وبصفتهم مجتمعين ضمن الائتلاف، تقديم تعهّد خطي أصولي يُقرّون بموجبه بعدم وجود أي تضارب في المصالح حالياً أو محتملاً مع مصالح هيئة تنظيم النقل البري، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأنهم ملتزمون بالإفصاح الفوري عن أي حالة قد تُشكّل تضارباً في المصالح قد تنشأ أثناء سير إجراءات العطاء أو خلال تنفيذ العقد، بما في ذلك أي مصالح مالية أو شخصية أو مهنية قد تؤثر على حيادهم أو استقلاليتهم و يُعدّ عدم الإفصاح عن أي حالة تضارب مصالح أو الإخلال بهذا الالتزام، من قبل أي من أعضاء الائتلاف أو من يمثلهم أو يعمل تحت إشرافهم، مخالفة جوهرية لأحكام العقد، و للجنة الشراء الحق الكامل في اتخاذ أي من الإجراءات التي تراها مناسبة وفق أحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ وتعليماته.

٤,١ مؤهلات طرفي الائتلاف .

متطلبات التأهيل الإلزامية لأطراف الائتلاف:

المناقص المحلي:

يُشترط توافر جميع المتطلبات التالية لدى المناقص المحلي، ويُستبعد من العطاء تلقائياً كل من لا يستوفي أياً منها:

١) إرفاق نسخة مصدقة أصولياً من شهادة تسجيل المناقص المحلي لدى وزارة الصناعة والتجارة، على أن تكون سارية المفعول و بمدة لا تقل عن عشر (١٠) سنوات عند تاريخ تقديم العرض.

٢) إرفاق صورة مصدقة أصولياً عن رخصة المهن سارية المفعول .

٣) إرفاق ملف تعريفي حديث وشامل يتضمّن نبذة عن المناقص المحلي وخبراته وأعماله ذات الصلة.

٤) ان يكون المناقص الاردني قد قام بإعداد مشروع واحد بالحد الأدنى خلال اخر (١٥) سنة لإعداد دراسات مشابهة لنطاق العمل(مشاريع في مجال دراسات وتخطيط النقل واللوجستيات والمسوحات الميدانية والنمذجة والتنبؤ بالطلب على خدمات النقل) داخل الاردن او خارجه ، مع تقديم ما يثبت ذلك ضمن العرض.

٥) تقديم بيانات مالية مدققه لاخر ثلاث سنوات تظهر حجم الاعمال والارباح والسيولة.

المناقص الاجنبي:

يشترط توافر جميع المتطلبات التالية لدى المناقص الأجنبي، ويُستبعد من العطاء تلقائياً كل من لا يستوفي أياً منها، دون الحاجة إلى إشعار مسبق:

١) تقديم نسخة مصدقة أصولياً لشهادة التسجيل الصادرة عن الجهة الرسمية المختصة في بلد تسجيل المناقص، على أن تكون سارية المفعول وبمدة لا تقل عن عشر (١٠) سنوات عند تاريخ تقديم العرض.

٢) إرفاق جميع الوثائق الرسمية المطلوبة لمزاولة النشاط في بلد المناقص الاجنبي مصدّقة أصولياً.

٣) إرفاق ملف تعريفي حديث وشامل يتضمن نبذة عن المناقص والخبرة الفنية والإدارية ذات الصلة بموضوع العطاء.

٤) ان يكون المناقص الاجنبي قد قام بإعداد مشروعين اثنين بالحد الأدنى خلال اخر (١٥) سنة لإعداد دراسات مشابهة لنطاق العمل(مشاريع في مجال دراسات وتخطيط النقل واللوجستيات والمسوحات الميدانية والنمذجة والتنبؤ بالطلب على خدمات النقل) داخل بلده او خارجه، مع تقديم ما يثبت ذلك ضمن العرض.

٥) تقديم بيانات مالية مدققه لاخر ثلاث سنوات تظهر حجم الاعمال والارباح والسيولة.

الجزء الثاني :المعلومات العامة والمقدمة

1.2 نبذة عن المشروع وأهدافه الاستراتجية

في ظل التوجهات الاستراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية نحو تعزيز دورها كمركز لوجستي إقليمي، وتطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتطورات السوقين المحلي والدولي، تبرز الحاجة الملحة إلى إعداد دراسة متخصصة وشاملة لأنماط الشحن وحركة البضائع داخل المملكة.

تأتي هذه الدراسة في سياق الجهود الحكومية الرامية إلى رفع كفاءة منظومة النقل، وتحقيق التكامل بين أنماط النقل المختلفة، بما في ذلك النقل البري، والبحري، والجوي، والسككي، لا سيما في ظل المشاريع المستقبلية الطموحة كمشروع شبكة السكك الحديدية

الوطنية وتوسعة الموانئ البحرية والبرية. وتتناول الدراسة بالتحليل واقع الشحن الحالي، وتستشرف الاتجاهات المستقبلية، آخذةً بعين الاعتبار متطلبات السوق المحلي واحتياجات التجارة الإقليمية والدولي.

الأهداف الاستراتيجية للمشروع:

- تطوير قاعدة معرفية شاملة عن قطاع نقل البضائع.
- تحليل الفجوات وأوجه القصور من خلال المقارنة بالمعايير الدولية.
- تقدير الطلب المستقبلي بناءً على النمو والمشاريع القادمة.
- اقتراح سياسات تطويرية لتعزيز الكفاءة والتكامل.
- تحديد الإجراءات التنظيمية والتشغيلية لتحقيق التوازن والاستدامة.

تتمحور الأهداف الاستراتيجية للمشروع حول عدة محاور رئيسية :

- المحور الأول

يهدف تطوير قاعدة معرفية من خلال جمع وتحليل بيانات قطاع نقل البضائع بمختلف أنماطه (البري، البحري والسككي) من أجل توفير صورة واضحة عن الوضع الحالي. يشمل ذلك تقييم حجم البضائع المنقولة، واستخدامات البنية التحتية، ومستوى الأداء التشغيلي، بالإضافة إلى تحليل سلوك السوق والطلب، وذلك لتكوين قاعدة معرفية موثوقة تدعم اتخاذ القرار ووضع السياسات المناسبة.

- المحور الثاني

يشمل هذا المحور إجراء تحليل فجوة شامل للوضع الحالي في منظومة نقل البضائع في المملكة، من خلال دراسات مقارنة مرجعية (Benchmarking)تعتمد على معايير ومؤشرات دولية معتمدة. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد التحديات والفرص القائمة، من خلال مقارنة الأداء والكفاءة وجودة الخدمة مع ما هو معمول به في الدول أو الأسواق المتقدمة.

يتضمن التحليل تقييم أوجه القصور أو التفاوت في الأداء، واستكشاف الفروقات بين الوضع المحلي والممارسات العالمية الرائدة، بما يسهم في تحديد مجالات التحسين، ووضع أولويات واضحة لتطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية. ويركز هذا الهدف بشكل خاص على تقييم مدى التوازن بين أنماط نقل البضائع المختلفة، وتحديد ما إذا كانت هناك حالات من الفائض أو النقص في استخدامها. كما يشمل تحليل الأسباب الجذرية وراء هذا الخلل، سواء كانت ناتجة عن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، أو محدودية الخيارات المتاحة، أو وجود عوائق تنظيمية، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والتشغيلية المؤثرة على قرارات النقل واختيار النمط الأنسب.

- **المحور الثالث**

يهدف هذا المحور إلى تقدير حجم الطلب المستقبلي على أنماط نقل البضائع المختلفة، من خلال تطوير نماذج توقع متقدمة تستند إلى معطيات دقيقة حول النمو الاقتصادي والتجاري، والتوسع العمراني، والتغيرات في سلاسل الإمداد والتوزيع. كما يأخذ هذا التقدير بعين الاعتبار المشاريع المستقبلية المخطط لها في مجالات النقل السككي، والموانئ البحرية والبرية، والتي من المتوقع أن تُحدث تحولاً جوهرياً في البنية التحتية اللوجستية.ويمتد نطاق التحليل ليشمل احتياجات السوق المحلي، ومتطلبات التجارة الإقليمية والدولية، لضمان مواءمة قدرات النقل مع الطلب المتوقع في مختلف السيناريوهات المستقبلية. ويهدف ذلك إلى تمكين الجهات المعنية من التخطيط المسبق لتلبية هذه الاحتياجات، وتحقيق الاستدامة والمرونة في منظومة النقل، بما يعزز من جاهزيتها للتكيف مع المتغيرات المستقبلية ويدعم دور الأردن كمركز لوجستي إقليمي.

- **المحور الرابع**

يتناول هذا المحور وضع سياسات تطويرية فعّالة تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية أنماط نقل البضائع على المديين القصير والطويل. وتشمل هذه السياسات دعم التكامل بين وسائل النقل، تشجيع الابتكار في الخدمات اللوجستية، تحفيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات، رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وخفض التكاليف، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

- **المحور الخامس**

يركز هذا المحور على تحديد الإجراءات التنظيمية والتشغيلية المطلوبة لمعالجة الفائض أو النقص، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع نقل البضائع. ويشمل ذلك مراجعة وتحديث الأطر التنظيمية، تفعيل التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية، وتحسين آليات التشغيل والإدارة، بما يضمن مرونة واستدامة القطاع على المدى البعيد، ويرفع من مستوى الكفاءة التشغيلية والحوكمة المؤسسية .

وتشمل الفئات المستهدفة في الدراسة لنقل البضائع البري و البحري و السككي:

١. **الناقل (أفراد/شركات)**
٢. **الشاحن**
٣. **وسيط الشحن**
٤. **السائقين**
٥. **وكلاء الملاحة**
٦. **النقابات الممثلة لهم.**
٧. **المنظمين و المشغلين للعمليات اللوجستية.**

كما أنّ الدراسة ستتضمن أنماط نقل البضائع التالية:

١. **نقل النفط الخام ومشتقاته بالصهاريج.**
٢. **نقـل السيـارات.**
٣. **نقـل المثقـلات.**
٤. **نقـل المواد المبـردة.**

٥. نقل البضائع العامه على الطرق.
٦. نقل الاغنام والمواشي.
٧. نقل الزيوت النباتيــه.
٨. نقل الحاويات على الطرق.
٩. نقل الباطون الجاهز.

2.2 السياق الاقتصادي والتنموي للدراسة.

يأتي هذا المشروع في سياق اقتصادي وتنموي مهم يشهد فيه الأردن تطوراً متسارعاً في قطاع النقل واللوجستيات مدفوعاً بعدة عوامل رئيسية. العامل الأول هو الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة كجسر تجاري يربط بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يجعلها نقطة عبور طبيعية للتجارة الدولية والإقليمية.

العامل الثاني يتمثل في الاستثمارات الحكومية الكبيرة في تطوير البنية التحتية للنقل، بما في ذلك توسعة وتحديث الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية. هذه الاستثمارات تهدف إلى تعزيز القدرة الاستيعابية للنظام اللوجستي وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

العامل الثالث هو النمو المستمر في التجارة الخارجية الأردنية والتجارة العابرة للأردن، مما يزيد من أهمية فهم أنماط هذه التجارة وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارتها. هذا النمو يخلق فرصاً اقتصادية كبيرة ولكنه يتطلب أيضاً تخطيطاً دقيقاً لضمان الاستفادة المثلى من هذه الفرص.

العامل الرابع يتعلق بالتطورات التقنية السريعة في مجال النقل واللوجستيات، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، والتي تفتح إمكانيات جديدة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف. هذه التطورات تتطلب فهماً عميقاً للوضع الحالي لتحديد أفضل الطرق لتطبيقها.

السياق التنموي للمشروع يرتبط بشكل وثيق بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. رؤية الأردن 2025 تؤكد على أهمية تطوير قطاع النقل واللوجستيات كأحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي يمكنها المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

استراتيجية التحول الرقمي الوطنية 2021-2025 توفر إطاراً داعماً لتطبيق التقنيات المتقدمة في قطاع النقل واللوجستيات. هذه الاستراتيجية تهدف إلى رقمنة الخدمات الحكومية وتطوير البنية التحتية الرقمية، مما يخلق بيئة مناسبة لتطبيق الحلول التقنية المتقدمة في المشروع.

الاستراتيجية الوطنية للنقل تركز على تطوير نظام نقل متكامل وفعال يدعم النمو الاقتصادي ويحسن من جودة الحياة. هذه الاستراتيجية تؤكد على أهمية البيانات والتحليلات المتقدمة في تطوير السياسات واتخاذ القرارات، مما يجعل هذا المشروع أداة مهمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

٣.٢ الأهمية الوطنية والاقليمية للمشروع .

تتجلى الأهمية الوطنية لهذا المشروع في عدة جوانب مترابطة تؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني:

- **الجانب الأول يتعلق بالمساهمة في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني من خلال تطوير قطاع لوجستي أكثر كفاءة وفعالية. قطاع اللوجستيات يؤثر على تكاليف جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحسين كفاءته يمكن أن يحقق وفورات كبيرة تنعكس على القدرة التنافسية العامة للاقتصاد.**
- **الجانب الثاني يرتبط بدور المشروع في دعم اتخاذ قرارات الاستثمار في البنية التحتية للنقل. الاستثمارات في هذا القطاع تتطلب مبالغ كبيرة وتحتاج إلى تخطيط دقيق لضمان تحقيق أفضل عائد على الاستثمار. البيانات والتحليلات التي سيوفرها المشروع ستمكن من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على أسس علمية قوية.**
- **الجانب الثالث يتعلق بالمساهمة في تطوير السياسات الحكومية المتعلقة بالنقل واللوجستيات. هذه السياسات تؤثر على جميع المشاركين في القطاع وتحدد إطار العمل الذي يعملون ضمنه. وجود بيانات دقيقة وتحليلات متقدمة يمكن الحكومة من تطوير سياسات أكثر فعالية وتوازناً تحقق المصلحة العامة وتدعم نمو القطاع.**
- **الجانب الرابع يرتبط بدور المشروع في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع من خلال توفير معلومات موثوقة ومحدثة عن أداء النظام اللوجستي. هذه الشفافية تساعد في تحديد المشاكل والتحديات بدقة وتطوير حلول مناسبة لها.**

على المستوى الإقليمي، يكتسب المشروع أهمية خاصة نظراً لموقع الأردن الاستراتيجي ودوره كممر تجاري إقليمي.:

- **الجانب الأول من هذه الأهمية يتعلق بتعزيز موقع الأردن كمركز لوجستي إقليمي من خلال تطوير قدرات متقدمة فيإدارة وتحليل الأنشطة اللوجستية. هذا التطوير يجعل الأردن وجهة أكثر جاذبية للشركات الإقليمية والدولية التي تبحث عن قاعدة لوجستية متقدمة.**
- **الجانب الثاني يرتبط بإمكانية تصدير الخبرات والتقنيات المطورة في المشروع إلى دول أخرى في المنطقة. العديد من الدول في المنطقة تواجه تحديات مشابهة في قطاع النقل واللوجستيات، والحلول المطورة في الأردن يمكن تكييفها وتطبيقها في هذه الدول، مما يفتح أسواقاً جديدة للخدمات الاستشارية والتقنية الأردنية.**
- **الجانب الثالث يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال النقل واللوجستيات من خلال تطوير معايير وممارسات موحدة. الأردن يمكن أن يلعب دوراً قيادياً في هذا المجال من خلال تطوير نماذج متقدمة يمكن للدول الأخرى الاستفادة منها.**

٤.٢ التوافق مع الاستراتجيات الوطنية .

يتماشى هذا المشروع بشكل كامل مع الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية للمملكة الأردنية الهاشمية، مما يضمن تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

التوافق مع رؤية الأردن 2025 يتجلى في عدة جوانب مهمة تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية.

- المحور الأول من التوافق يرتبط بهدف تطوير اقتصاد معرفي تنافسي. المشروع يساهم في هذا الهدف من خلال تطوير قاعدة معرفية متقدمة في مجال النقل واللوجستيات، وبناء قدرات وطنية في استخدام التقنيات المتطورة لتحليل البيانات. هذه القدرات تمثل أساساً مهماً للاقتصاد المعرفي وتعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني.
- المحور الثاني يتعلق بهدف تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة. قطاع النقل واللوجستيات يؤثر بشكل مباشر على تكاليف المعيشة من خلال تأثيره على أسعار السلع والخدمات. تحسين كفاءة هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى تخفيض هذه التكاليف وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.
- المحور الثالث يرتبط بهدف تعزيز دور الأردن الإقليمي والدولي. تطوير قطاع لوجستي متقدم يعزز من موقع الأردن كمركز إقليمي للتجارة والخدمات، ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويفتح أسواقاً جديدة للصادرات الأردنية.

التوافق مع استراتيجية التحول الرقمي الوطنية 2021-2025 يتجلى في التركيز على استخدام التقنيات المتقدمة في جمع وتحليل البيانات. المشروع يطبق أحدث التقنيات في مجال البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما يساهم في تحقيق أهداف التحول الرقمي ويضع الأردن في موقع متقدم في هذا المجال.

الاستراتيجية الوطنية للنقل تؤكد على أهمية تطوير نظام نقل متكامل وفعال، والمشروع يساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال توفير البيانات والتحليلات اللازمة لتطوير هذا النظام. كما يساهم في تحقيق هدف تحسين الاتصالية الداخلية والخارجية من خلال فهم أفضل لأنماط الحركة والتجارة.

استراتيجية التنمية المستدامة تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، والمشروع يساهم في هذا الهدف من خلال تحليل الأثر البيئي لأنشطة النقل وتطوير توصيات لتحسين الاستدامة البيئية للقطاع.

٥,٢ المخرجات المتوقعة والفوائد المرجوة من المشروع .

تتنوع المخرجات المتوقعة من هذا المشروع لتشمل مجموعة شاملة من التقارير والدراسات وقواعد البيانات والأنظمة والتوصيات التي ستخدم احتياجات مختلف أصحاب المصلحة في القطاع. تم تصميم هذه المخرجات لتكون عملية، قابلة للتطبيق، ومفيدة على المدى الطويل.

- المخرج الأول هو دراسة شاملة ومفصلة لأنماط الشحن في الأردن، تغطي جميع وسائل النقل والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية. تتضمن هذه الدراسة تحليلًا عميقًا للأحجام، والاتجاهات، والتوقيتات، والمسارات، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على هذه الأنماط. وستُشكل هذه الدراسة مرجعًا أساسيًا لجميع المهتمين بقطاع النقل واللوجستيات في الأردن.

- **المخرج الثاني هو قاعدة بيانات متقدمة ومتكاملة تحتوي على جميع البيانات المجمعة والمحللة خلال المشروع. ستكون هذه القاعدة مصممة لتكون قابلة للتحديث والتوسع، مع توفير واجهات استخدام سهلة تمكّن المستخدمين من الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة وسرعة.**
- **المخرج الثالث هو إعداد تحليل فجوات شامل حسب المناطق الجغرافية وأنماط النقل المختلفة. سيساعد هذا التحليل في تحديد الفروقات في الأداء والتوزيع والتكامل بين المناطق والأنماط، بما يدعم اتخاذ قرارات تطويرية أكثر دقة وفعالية.**
- **المخرج الرابع هو مجموعة شاملة من التوصيات السياسية والعملية لتحسين أداء القطاع اللوجستي. تشمل هذه التوصيات تطوير البنية التحتية، وتحسين الأنظمة والإجراءات، وتطوير السياسات الحكومية، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية.**
- **المخرج الخامس هو اقتراح ثلاثة سيناريوهات استراتيجية مبنية على بيانات موثوقة وتحليل معمق. ستغطي هذه السيناريوهات مختلف المسارات المحتملة لتطور القطاع، بما في ذلك التحديات والفرص المتوقعة، وذلك لتوجيه صناع القرار نحو الخيارات الأكثر جدوى وتأثيرًا.**
- **المخرج السادس هو إعداد ملخص تنفيذي شامل يعرض أبرز النتائج والتوصيات، وسيتم توفيره باللغتين العربية والإنجليزية، بما يضمن سهولة الوصول إلى مخرجات المشروع من قبل جمهور واسع من المهتمين وصناع القرار.**

الفوائد المرجوة من المشروع.

تتنوع الفوائد المرجوة من المشروع لتشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية مباشرة وغير مباشرة:

١) **الفوائد الاقتصادية المباشرة :تحسين كفاءة النقل، تقليل التكاليف اللوجستية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني. تشير الدراسات الدولية إلى إمكانية تحقيق توفيرات في تكاليف النقل من خلال تحسين الكفاءة والتخطيط.**

٢) **الفوائد الاجتماعية :تحسين جودة الحياة من خلال تقليل الازدحام المروري، تعزيز السلامة على الطرق، توفير فرص عمل جديدة في مجالات التقنيات المتقدمة، وتحسين الوصول إلى الخدمات والسلع، خاصة في المناطق النائية.**

٣) **الفوائد البيئية :تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن وسائل النقل، من خلال تحسين الكفاءة وتقليل المسافات المقطوعة، وتطوير استراتيجيات للنقل المستدام والصديق للبيئة.**

٤) **الفوائد غير المباشرة :تعزيز مكانة الأردن كمركز لوجستي إقليمي متقدم، جذب الاستثمارات الأجنبية، دعم صناعات قائمة على الابتكار، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في قطاع النقل واللوجستيات.**

الجزء الثالث :النطاق والمتطلبات التقنية

1.3 نطاق العمل الشامل والمفصل.

يشمل نطاق العمل في هذا المشروع تنفيذ دراسة شاملة ومتعمقة لأنماط شحن البضائع في المملكة الأردنية الهاشمية باستخدام أحدث المنهجيات العلمية والتقنيات المتطورة. النطاق مصمم ليكون شاملً ومتكاملً ويغطي جميع جوانب النظام اللوجستي في المملكة مع التركيز على الدقة والجودة والقابلية للتطبيق العملي.

النطاق الجغرافي للدراسة يغطي جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية الاثنتي عشرة ومعابرها ، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق ذات النشاط اللوجستي المكثف مثل العاصمة عمان ومحافظة العقبة ومحافظة الزرقاء ومحافظة المفرق. هذاالتغطية الشاملة تضمن فهماً كاملًا للأنماط الوطنية والإقليمية للشحن وتحديد الخصوصيات المحلية لكل منطقة.

النطاق القطاعي يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد على أنشطة الشحن والنقل، بما في ذلك القطاع الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي والسياحي. كما يشمل التجارة الخارجية والترانزيت والتجارة الداخلية، مما يوفر صورة شاملة عن جميع أنواع أنشطة الشحن في المملكة.

النطاق الزمني للدراسة يغطي فترة زمنية كافية لفهم الأنماط الموسمية والدورية في أنشطة الشحن. الدراسة ستجمع بيانات لفترة لا تقل عن سنة كاملة مع إمكانية تمديد هذه الفترة حسب الحاجة لضمان التقاط جميع التغيرات الموسمية والدورية المهمة.

النطاق التقني يشمل استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات المتقدمة لجمع وتحليل البيانات، بما في ذلك أنظمة المعلومات الجغرافية وتقنيات التتبع بالأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار الذكية وتقنيات تحليل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي. هذا التنوع في التقنيات يضمن الحصول على بيانات دقيقة وشاملة من مصادر متعددة.

النطاق المنهجي يتضمن تطبيق منهجيات علمية متقدمة تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية في جمع وتحليل البيانات. هذا النهج المتكامل يضمن الحصول على فهم عميق وشامل لأنماط الشحن ويمكن من تطوير توصيات عملية وقابلة للتطبيق.

المكونات الرئيسية لنطاق العمل تشمل عدة عناصر متكاملة. العنصر الأول هو مسح شامل للوضع الحالي لأنشطة الشحن والنقل في المملكة، ويشمل هذا المسح جمع البيانات من جميع المصادر المتاحة وتحليلها لفهم الأنماط الحالية والاتجاهات التاريخية.

العنصر الثاني هو دراسة تفصيلية لشبكات النقل والبنية التحتية اللوجستية، وتشمل هذه الدراسة تحليل قدرات وكفاءة الموانئ والطرق والسكك الحديدية ومراكز التوزيع والمستودعات. هذا التحليل يحدد نقاط القوة والضعف في النظام الحالي ويقترح مجالات للتحسين.

العنصر الثالث هو تحليل تدفقات البضائع والمعلومات عبر النظام اللوجستي، ويشمل هذا التحليل دراسة المسارات المستخدمة والأوقات المطلوبة والتكاليف المترتبة والعوامل المؤثرة على هذه التدفقات. هذا التحليل يوفر فهماً عميقاً لكيفية عمل النظام اللوجستي ويحدد الفرص للتحسين.

العنصر الرابع هو دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأنشطة الشحن والنقل، وتشمل هذه الدراسة تحليل المساهمة الاقتصادية للقطاع وتأثيره على فرص العمل ومستوى المعيشة والبيئة. هذا التحليل يوفر أساساً لتطوير استراتيجيات تنمية مستدامة للقطاع.

العنصر الخامس هو تطوير نماذج تنبؤية لأنماط الشحن المستقبلية، وتستخدم هذه النماذج البيانات التاريخية والاتجاهات الحالية للتنبؤ بالتطورات المستقبلية في القطاع. هذه النماذج تساعد في التخطيط طويل المدى واتخاذ قرارات الاستثمار.

2.3المتطلبات الفنية والتقنية للمشروع.

تُعد قواعد البيانات المتقدمة ضرورية لإدارة وتخزين الكميات الكبيرة من البيانات التي سيتم جمعها وتحليلها خلال تنفيذ المشروع. وتشمل المتطلبات استخدام أنظمة إدارة قواعد البيانات العلائقية (RDBMS) مثل PostgreSQLأو Oracle، نظرًا لقدرتها العالية على التعامل مع بيانات ضخمة ومعقدة بكفاءة وموثوقية. وتشمل قواعد البيانات ما يلي:

المتطلبات تشمل استخدام أنظمة إدارة قواعد البيانات العلائقية مثل:

PostgreSQL

Amazon Aurora

SQL Database

منصات تحليل البيانات الكبيرة، وهي ضرورية للتعامل مع الكميات الهائلة من البيانات التي سيتم جمعها، وتشمل:

Apache Hadoop

Databricks

Amazon EMR

أدوات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، وتُستخدم لاكتشاف الأنماط المعقدة في البيانات وتطوير نماذج تنبؤية، مثل:

TensorFlow

RapidMiner

Scikit-learn (Python)

كما ينبغي أن يدعم النظام ميزات أساسية مثل المعالجة المتوازية، وآليات النسخ الاحتياطي التلقائي، بالإضافة إلى وظائف الأمان المتقدمة لحماية البيانات من الوصول غير المصرح به أو الفقدان. ويُوصى باستخدام إضافات مخصصة لدعم البيانات المكانية مثل PostGIS، والتي تتيح تحليل البيانات الجغرافية والمكانية بشكل فعّال، وهو أمر بالغ الأهمية في هذا المشروع الذي يتطلب معالجة بيانات متعلقة بالمواقع والمسارات الجغرافية.

ويُعد استخدام البُنى السحابية (Cloud Infrastructures) أمرًا أساسيًا في مشاريع تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، وتشمل:

Amazon Web Services (AWS).

Microsoft Azure.

البرمجيات والأدوات المطلوبة

يتعين على الاستشاري توفير البرمجيات والأدوات التحليلية والتقنية اللازمة لتنفيذ كافة مراحل الدراسة، دون الاعتماد على البنية التحتية التقنية أو التراخيص البرمجية التابعة للهيئة. ويشمل ذلك:

برمجيات نظم المعلومات الجغرافية.(GIS)

أدوات التحليل الإحصائي والنمذجة.

أي تقنيات ذكاء اصطناعي يرى الاستشاري فائدتها في تحليل أنماط الشحن أو التنبؤ بها.

كما يجب أن تُسلَّم جميع المخرجات بصيغ قابلة للعرض والاستخدام دون الحاجة إلى برامج مدفوعة أو أنظمة تشغيل مغلقة، بما يضمن قدرة الهيئة على استخدام النتائج لاحقًا لأغراض التخطيط والدعم المؤسسي.

الدعم الفني والصيانة

يتطلب المشروع توفير خدمات الدعم الفني والصيانة للأنظمة المطورة لفترة لا تقل عن سنة واحدة بعد انتهاء المشروع. وتضمن هذه الخدمات استمرارية عمل الأنظمة وحل أي مشاكل تقنية قد تظهر.

الدعم الفني يشمل توفير فريق متخصص للاستجابة للاستفسارات والمشاكل التقنية التي يواجهها المستخدمون، ويتم ذلك من خلال قنوات متعددة مثل الهاتف، البريد الإلكتروني، ونظام التذاكر.

الصيانة تشمل إجراء تحديثات دورية للأنظمة، تصحيح الأخطاء البرمجية، وتحسين الأداء، لضمان أن تظل الأنظمة محدثة وآمنة وفعّالة.

٣,٣ مصادر البيانات والمعلومات

تتنوع مصادر البيانات والمعلومات المطلوبة للمشروع لتشمل مصادر حكومية وخاصة ودولية، مما يضمن الحصول على صورة شاملة ودقيقة لأنماط الشحن في الأردن. هذا التنوع في المصادر يعزز من موثوقية النتائج ويمكن من التحقق المتقاطع من البيانات.

يلتزم الاستشاري بوضع قائمة تفصيلية بالبيانات المطلوبة لتنفيذ الدراسة، مع توضيح البيانات المتوفرة لدى الجهات الرسمية، والبيانات التي يتعين جمعها من مصادر أخرى. وتشمل هذه البيانات – على سبيل المثال لا الحصر– (بيانات أحجام الشحن بحسب نوع البضائع ووسيلة النقل، والتوزيع الجغرافي لحركة الشحن بين المناطق والمحاور الرئيسية، بالإضافة إلى التكاليف التشغيلية والاقتصادية المرتبطة بكل نمط نقل. كما تغطي الدراسة البيانات التشغيلية مثل عدد الرحلات، أوقات النقل، ومعدلات الاستخدام، إلى جانب معلومات تفصيلية عن البنية التحتية المتوفرة ومدى كفاءتها. وتركز أيضًا على رصد المشاريع المستقبلية المخطط لها أو الجاري تنفيذها، والتي تهدف إلى تطوير وتحسين منظومة النقل بمختلف أنماطها) .

كما يتعين على الاستشاري التواصل مع الجهات ذات العلاقة للحصول على البيانات المتوفرة لديها، واستخدام وسائل إضافية لجمع البيانات عند الحاجة، مثل الاستبانات والمقابلات، بما يضمن توفير قاعدة بيانات شاملة وموثوقة تدعم تنفيذ الدراسة بكفاءة.

الجهات الرسمية لمصادر البيانات والمعلومات

١. هيئة تنظيم النقل البري

٢. وزارة النقل

٣. ادارة ترخيص السواقين و المركبات

٤. دائرة الجمارك الاردنية

٥. سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

٦. ميناء حاويات العقبة ACT

٧. نقابة أصحاب شركات تخليص ونقل البضائع

٨. نقابة أصحاب السيارات الشاحنات الأردنية

٩. مؤسسة الخط الحديدي الحجازي الاردني

١٠. شركة العقبة للسكك الحديدية

١١. شركات النقل البري ووسطاء الشحن

١٢. شركات الخدمات اللوجستية

١٣. شركة العقبة لادارة وتشغيل الموانئ

١٤. شركة تطوير العقبة

١٥. غرفه تجارة الاردن

١٦. المناطق التنموية والمدن الصناعية

١٧. الاتحاد الدولي للنقل البري .

4.3 المنهجية العلمية المطلوبة.

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متعددة الأبعاد، تمزج بين الأساليب الكمية والنوعية، وتقوم على تسلسل مرحلي يضمن تكامل التحليل وموثوقية النتائج. وتهدف المنهجية إلى الوصول إلى فهم شامل ودقيق لأنماط نقل البضائع في المملكة الأردنية الهاشمية، وتحقيق مخرجات قابلة للتطبيق العملي على المستويين التشغيلي والاستراتيجي.

المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية .

- مراجعة الأدبيات والممارسات الدولية :تحليل الدراسات السابقة وأفضل الممارسات في مجال نقل البضائع إقليميًا ودوليًا.
- تحديد أصحاب المصلحة :إشراك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ الدراسة.

- **تصميم أدوات البحث :تطوير أدوات مثل الاستبيانات الإلكترونية، وأدلة المقابلات، ونماذج جمع البيانات.**
- **جمع البيانات الثانوية :من مصادر رسمية وخاصة تشمل بيانات التجارة، النقل، البنية التحتية، والسلاسل اللوجستية.**
- **تحديد حجم العينة ومواقع المسوحات :وفق معايير إحصائية ومنهجيات مقارنة مع الدراسات المماثلة عالميًا.**

المرحلة الثانية: جمع البيانات وتحليلها

- **المسوحات الميدانية :تغطي أنماط النقل البري والبحري والسككي، باستخدام أدوات متكاملة مع نظام.GPS**
- **المقابلات ومجموعات التركيز :مع شركات النقل، مشغلي الموانئ، الجهات التنظيمية وسائقي الشاحنات.**
- **تحليل البيانات:**
  - **كمي :عبر تحليل الانحدار، النماذج الزمنية، والتحليل العاملي.**
  - **نوعي :باستخدام تحليل المحتوى لتفسير المعطيات من المقابلات.**
  - **مكاني :باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل أنماط الحركة والبنية التحتية.**
- **تحليل الفجوة والمخاطر :مقارنة الواقع المحلي مع المعايير الدولية، وتحديد الفجوات التشغيلية والتنظيمية.**
- **تحليل الأسباب الجذرية :لتحديد العوامل المؤثرة في كفاءة النقل مثل القوانين، التنسيق المؤسسي، أو القيود الفنية.**

المرحلة الثالثة: التنبؤ والمخرجات

- **نماذج التنبؤ :بناء نماذج استشرافية لتقدير الطلب المستقبلي على أنماط النقل، باستخدام أدوات إحصائية مثل:**
  - **الانحدار الخطي والمتعدد**
  - **النماذج الزمنية(Time Series)**
  - **تحليل السيناريوهات والنماذج الاحتمالية**
- **تحليل الأثر :تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للقصور أو الفائض في أنماط النقل.**
- **مراجعة السياسات والتشريعات :لتحديد مدى ملاءمتها للوضع القائم والمستقبلي.**
- **نمذجة التوازن بين العرض والطلب :باستخدام النماذج الرياضية لتحديد الفجوات وتقديم توصيات تشغيلية وتنظيمية لمعالجتها.**
- **التحليل المقارن :(Benchmarking) مقارنة أداء منظومة نقل البضائع في الأردن مع الممارسات الدولية الرائدة لتحديد فرص التحسين.**

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي

- **تقرير نهائي شامل :يوثق جميع مراحل الدراسة، التحليلات، النماذج، التوصيات، والمخرجات.**
- **ملخص تنفيذي مركّز :يعرض أبرز النتائج بشكل مختصر لا يتجاوز ٢٠ صفحة.**
- **عروض تقديمية وورش عمل :لعرض النتائج النهائية ومناقشتها مع الجهات المعنية وأصحاب المصلحة.**

٥,٣ مراحل التنفيذ للمشروع

المرحلة الأولى(المرحلة التحضيرية) وتشمل هذه المرحلة إلى وضع الأسس المنهجية والفنية لتنفيذ المشروع بدقة وكفاءة، من خلال جمع وتحليل البيانات الأولية والثانوية، وتصميم الأدوات المناسبة، وتحديد خطة التنفيذ. وتشمل المهام التالية:

١. **تحديد البيانات المتوفرة ومصادرها** سواء من الجهات الحكومية، الخاصة، أو قواعد البيانات الإحصائية ذات العلاقة.

٢. **تحديد خطة ومنهجية العمل لكل من العناصر التالية:**

- **جمع وتحليل البيانات** باستخدام منهجية علمية تجمع بين الكمي والنوعي.
- **فرز الاستبيانات جغرافيًا وزمنيًا** مع الأخذ بعين الاعتبار المواسم والفترات الزمنية المؤثرة على حركة نقل البضائع.
- **دراسات مقارنة المرجعية الدولية** من خلال تحليل الممارسات العالمية وأفضل الحلول المطبقة.
- **تحليل الفجوة** لتحديد الفرق بين الوضع الراهن والمستوى المأمول.
- **تحليل الأسباب والعوامل المؤثرة** سواء تنظيمية، تشغيلية، سياسية، أو غيرها.
- **تحديد الأثر ونماذج التوقع المستقبلية** لقياس التأثيرات المحتملة وتقدير السيناريوهات القادمة.
- **مراجعة تصنيفات أنماط النقل الحالية** وتحديد مدى توافقها مع المعايير الحديثة.
- **تحديد الفائض أو النقص** واقتراح طرق معالجته لضمان التوازن بين العرض والطلب.

٣. **تحديد حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة** وتحديد مواقع إجراء المسوحات الميدانية لكل نمط من أنماط خدمات النقل المشمولة بالدراسة.

٤. **تصميم نماذج إلكترونية للمسوحات الميدانية**بحيث تكون معتمدة من قبل صاحب العمل، وتتكامل مع تطبيقات تتبع (GPS) لضمان دقة البيانات، مع إدراج الإحداثيات الجغرافية بشكل أوتوماتيكي لكل استبيان.

٥. **تقديم نموذج استبيان إلكتروني محكّم،** يتم مراجعته واعتماده من قبل **ثلاثة محكّمين خارجيين مستقلين** من خارج كادر الشركة الاستشارية.

٦. **تقديم تصميم لجداول البيانات ونماذج التوقع المستقبلية** مع توضيح كيفية استخدامها للوصول إلى نموذج التنبؤ الدقيق بأنماط نقل البضائع.

٧. **تقديم آلية لمراجعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والقرارات الإدارية** إضافة إلى مراجعة السياسات التطويرية ذات العلاقة، بهدف تحسين كفاءة أنماط النقل للوضع الحالي والمستقبلي، على المديين القصير والطويل.

٨. **وضع خطة تفصيلية وجدول زمني واضح** يشمل جميع مراحل الدراسة ومهام كل مرحلة مع تحديد التسلسل الزمني والتنفيذي.

٩. **تقديم عرض تقديمي (Presentation) شامل** يلخص كافة الأعمال المنجزة، والخطوات القادمة، والتوصيات الأولية، ويُعرض قبل تقديم التقرير والملخص التنفيذي للمرحلة الأولى.

١٠. **تقديم تقرير مفصل للمرحلة** إلى جانب **ملخص تنفيذي لا يتجاوز ٢٠ صفحة**، يحتوي على أبرز النتائج والخطط المعتمدة للمرحلة التالية.

المرحلة الثانية(جمع البيانات وتحليلها)وتشمل:

تركز هذه المرحلة على تنفيذ عمليات جمع البيانات من مصادرها المختلفة وتحليلها وفقًا للمنهجية العلمية المعتمدة في المرحلة الأولى، بهدف الوصول إلى فهم دقيق لأنماط نقل البضائع وتحديد الفجوات والتحديات القائمة. وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

١. **إجراء المسوحات الميدانية** على العينة الممثلة والمعتمدة في المرحلة الأولى من المشروع.

٢. **إجراء المقابلات** مع الفئات المستهدفة في الدراسة، وفقًا لتصنيف أصحاب المصلحة المحددين مسبقًا.

٣. **جمع البيانات** من جميع الجهات ذات العلاقة، بما يشمل الجهات الحكومية، الخاصة، والمجتمع المدني.

٤. **تحليل كافة البيانات التي تم جمعها** وذلك استنادًا إلى المنهجية المعتمدة في المرحلة الأولى، سواء الكمية أو النوعية أو المكانية.

٥. **إعداد دراسات مقارنة مرجعية دولية** تشمل:

   ١. تحليل الفجوة بين الواقع والممارسات الدولية.

   ٢. تحليل المخاطر المتعلقة بأنماط نقل البضائع.

٦. **تحديد الأسباب الرئيسية للفائض أو النقص**

في أنماط نقل البضائع، وتحليل العوامل المؤثرة عليها، سواء كانت (تنظيمية ،تشغيلية ،سياسية) مع توضيح الأثر من النواحي (الاقتصادية, الإحصائية ,الاجتماعية ,البيئية)

٧. **تحديد المتغيرات المؤثرة على حجم الطلب** لكل نمط من أنماط خدمات النقل المشمولة بالدراسة.

٨. **تقديم عرض تقديمي (Presentation) شامل** يعرض كافة الأعمال المنجزة، والنتائج المستخلصة، والتوصيات، ويُقدم قبل تقديم التقرير التفصيلي والملخص التنفيذي للمرحلة الثانية.

٩. **تقديم تقرير المرحلة وملخص تنفيذي** لا يتجاوز ٢٠ صفحة، يتضمن أهم النتائج والاستنتاجات.

١٠. **تقديم جميع ملفات بيانات جمع وتحليل البيانات** مع الأشكال البيانية، بصيغ قابلة للتعديل(Editable Source Files) ، لضمان الشفافية وسهولة الاستخدام لاحقًا.

المرحلة الثالثة :مرحلة التنبؤ والمخرجات

تشمل هذه المرحلة تحليلًا استشرافيًا مدعومًا بمراجعات تنظيمية وتشغيلية شاملة، بهدف تقديم تصور واضح للوضع المستقبلي لأنماط نقل البضائع. وتتضمن الأنشطة التالية:

١. تقديم نتائج تنبؤ مستقبلي لأنماط نقل البضائع وذلك بالاعتماد على المتغيرات والعوامل ذات العلاقة بالحجم المستقبلي.

٢. تقديم نتائج مراجعة شاملة لكافة التشريعاتبما في ذلك الاتفاقيات الدولية والقرارات الإدارية ذات العلاقة بنقل البضائع.

٣. تقديم نتائج مراجعة تصنيفات أنماط نقل البضائع الحالية لتحديد مدى ملاءمتها وتوافقها مع الوضع القائم والمستقبلي.

٤. تقديم الإجراءات التنظيمية والتشغيلية الهادفة إلى معالجة الفائض أو النقص في أنماط نقل البضائع، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب في الوضع الحالي والمستقبلي.

٥. تقييم البنية التحتية اللوجستية الحالية بما في ذلك الساحات، ونقاط التحميل والتفريغ، والأسطول الحالي، وتحليل تأثيرها على أنماط نقل البضائع.

٦. تقديم التحديات التي تواجه أنماط نقل البضائع سواء كانت تنظيمية، فنية، تشغيلية، أو لوجستية.

٧. تقديم عرض تقديمي (Presentation) شامل يغطي كافة الأعمال المنفذة، والنتائج المتوصل إليها، والتوصيات المقترحة، ويُعرض قبل تقديم التقرير النهائي والملخص التنفيذي للمرحلة الثالثة.

المرحلة الرابعة(تقديم التقرير النهائي)وتشمل:

تهدف هذه المرحلة إلى توثيق النتائج النهائية للدراسة ومشاركتها بشكل شامل مع أصحاب المصلحة وصاحب العمل، وتتضمن ما يلي:

١. **تقديم عرض تقديمي وو رش عمل شاملة** يستعرض كافة الأعمال المنجزة خلال جميع مراحل المشروع، والنتائج النهائية التي تم التوصل إليها، والتوصيات المعتمدة بناءً على التحليل العلمي والبيانات المجمعة.

٢. **تقديم التقرير النهائي الشامل** والذي يتضمن توثيقًا تفصيليًا لجميع مراحل الدراسة، بما يشمل:

- المنهجية المتبعة
- عمليات جمع وتحليل البيانات
- النماذج المستخدمة

- نتائج التنبؤ
- المخرجات
- التوصيات التشغيلية والتنظيمية

إلى جانب ملخص تنفيذي للتقرير، يقدم بشكل مركز لا يتجاوز ٢٠ صفحة، ويهدف إلى تسليط الضوء على أبرز النتائج والتوصيات بشكل مختصر وواضح.

التقارير :

- **على الاستشاري تقديم التقارير باللغة العربية**
- **على الاستشاري تقديم التقارير لكافة المراحل السابقة بواقع (٤) نسخ أصلية و نسخة الكترونية (PDF) وبصيغة اضافية قابلة للتعديل لكل من التقرير والملخص والعرض المرئي وجميع الملفات المرتبطة بمضمون التقارير.**
- **على الاستشاري تقديم تقارير تقدم سير عمل أسبوعية.**
- **على الاستشاري تقديم محاضر اجتماعات لجميع اجتماعات الدراسة.**
- **على الاستشاري ادراج النتائج المتوقعة و نموذج مطابقة مع متطلبات كل مرحلة في تقرير كل مرحلة.**

مدة الدراسة :

المدة المحددة للدراسة واستلام النتائج النهائية (٣٠٠) يوماً تقويمياً وتشمل المدة اللازمة للمراجعة والتقييم من قبل صاحب العمل.

٦,٣ الجدول الزمني لمراحل الدراسة والمدد المحددة لإنجازها

المرحلة	البيـــان	يوم تقويمي
المرحلة الأولى	- تبدأ من تاريخ أمر المباشرة بالعمل ولغاية إنجاز المطلوب في المرحلة الأولى وتقديم تقرير أولي عن المرحلة الأولى.	(٣٠) يوماً
	- مراجعة وتقييم أعمال المرحلة الأولى من قبل صاحب العمل.	(١٠) يوماً
المرحلة الثانية	تبدأ من تاريخ موافقة صاحب العمل الخطية على أعمال المرحلة الأولى وتشمل إجراء التعديلات التي يطلبها صاحب العمل على المرحلة الأولى ولغاية إنجاز أعمال المرحلة الثانية	(١٢٠) يوماً
	مراجعة وتقييم أعمال المرحلة الثانية من قبل صاحب العمل .	(١٥) يوماً
المرحلة الثالثة	- تبدأ من تاريخ موافقة صاحب العمل الخطية على أعمال المرحلة الثانية وتشمل إجراء التعديلات التي يطلبها صاحب العمل على المرحلة الثانية ولغاية إنجاز أعمال المرحلة الثالثة .	(٨٠) يوماً
	- مراجعة وتقييم أعمال المرحلة الثالثة من قبل صاحب العمل .	(١٥) يوماً

المرحلة الرابعة	- تبدأ من تاريخ موافقة صاحب العمل الخطية على أعمال المرحلة الثالثة وتشمل إجراء التعديلات التي يطلبها صاحب العمل على المرحلة الثالثة ولغاية إنجاز أعمال المرحلة الرابعة .	(٢٠) يوماً
	- مراجعة وتقييم أعمال المرحلة الرابعة من قبل صاحب العمل .	(١٠) يوماً
الخلاصة	- مدة عمل الاستشاري.	(٢٥٠) يوماً
أجمالي المدة المحددة	- مدة المراجعة لصاحب العمل.	(٥٠) يوماً
	- مدة العقد شاملة مراجعات صاحب العمل.	(٣٠٠) يوماً

7.3 معايير الجودة والدقة.

أولاً: معايير جودة البيانات

تشمل جودة البيانات عدة أبعاد رئيسية:

- **الدقة** :تعكس البيانات الواقع بشكل صحيح وخالية من الأخطاء.
- **الاتساق** :توافق وتجانس البيانات عبر مصادر وفترات زمنية مختلفة باستخدام معايير موحدة للتصنيف والقياس والتسجيل.
- **الحداثة:** يجب ان تكون البيانات حديثة .
- **الصلة** :يجب أن تكون البيانات مناسبة ومفيدة لأهداف المشروع، ومرتبطة بأنماط الشحن والنقل بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **إمكانية الوصول** :يجب أن تكون البيانات متاحة للاستخدام في الوقت المناسب وبالشكل الملائم.

ثانيًا: معايير جودة التحليل

- **الصحة المنهجية** :استخدام منهجيات تحليل معترف بها علميًا ومناسبة لأهداف المشروع.
- **الشفافية** :توثيق جميع خطوات التحليل والافتراضات المستخدمة بشكل واضح ومفصل.
- **القابلية للتكرار** :إمكانية تكرار النتائج باستخدام نفس البيانات والمنهجيات. يجب حفظ وتوثيق جميع الأكواد والسكريبتات المستخدمة.
- **الموثوقية الإحصائية** :تحديد مستوى الثقة الإحصائية للنتائج بوضوح.

ثالثًا: معايير جودة التقارير

- **الوضوح :تقديم المعلومات بطريقة واضحة ومنظمة وسهلة الفهم.**
- **الشمولية :تغطية جميع الجوانب المطلوبة والإجابة على الأسئلة المحددة في نطاق العمل.**
- **الدقة في العرض :تقديم المعلومات بشكل صحيح وخالٍ من الأخطاء أو التناقضات.**
- **التوازن :عرض وجهات نظر متعددة بشكل غير متحيز.**
- **القابلية للتطبيق :تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ في البيئة المحلية.**

رابعًا: ضمان الجودة وتشمل إجراءات ضمان الجودة:

- **المراجعة الداخلية :تتم من قبل فريق المشروع، وتشمل فحص البيانات والتحليلات والتقارير.**
- **المراجعة الخارجية :يقوم بها خبراء مستقلون لتقديم تقييم موضوعي للجودة.**
- **التحقق المتقاطع :مقارنة النتائج مع مصادر مستقلة لضمان صحتها.**
- **اختبارات الحساسية :لتقييم تأثير التغيرات في الافتراضات أو البيانات على النتائج.**
- **التوثيق الشامل :توثيق كافة الإجراءات والقرارات لضمان الشفافية وإمكانية المراجعة.**

خامسًا: معايير الأمان وحماية البيانات

- **التشفير :حماية البيانات أثناء النقل والتخزين باستخدام تقنيات التشفير الحديثة.**
- **التحكم في الوصول :تقييد الوصول إلى البيانات على الأشخاص المخولين فقط.**
- **النسخ الاحتياطي المنتظم :لحماية البيانات من الفقدان أو التلف.**
- **الامتثال للقوانين :الالتزام بقوانين حماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني.**
- **التدقيق المنتظم :لضمان الالتزام بالمعايير والإجراءات.**
- **التدريب المستمر :تأهيل فريق العمل وتطوير مهاراتهم في التواصل، إدارة الفرق الميدانية، وضمان جودة جمع.**

الجزء الرابع: المخرجات والتوصيات

١,٤ المخرجات والتسليمات

١. قاعدة بيانات شاملة ومحدثة تشمل بيانات حجم الشحن، أنماط النقل، التوزيع الجغرافي، التكلفة، البنية التحتية، وغيرها، من مصادر حكومية وخاصة ودولية.
٢. تقييم شامل للوضع الراهن يتضمن تحليلاً للوضع التشغيلي والتشريعي والفني لأنماط نقل البضائع، وتحديد الفجوات والتحديات.
٣. نماذج تنبؤية مستقبلية لتقدير حجم الطلب المتوقع على خدمات نقل البضائع، بناءً على المتغيرات الاقتصادية والجغرافية والتشغيلية.
٤. تحليل الفائض أو النقص في العرض والطلب لتحديد أسبابه وتأثيراته من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
٥. مراجعة السياسات والتشريعات تشمل ملاءمة التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية الحالية، وتأثيرها على كفاءة النقل.
٦. تصنيف محدث لأنماط نقل البضائع بناءً على الممارسات الدولية، بما يعكس الواقع التشغيلي في الأردن.
٧. تحليل المخاطر والتحديات التنظيمية والتشغيلية والبيئية، وتحديد آثارها المباشرة وغير المباشرة.
٨. نماذج مخصصة للتوازن بين العرض والطلب تُستخدم كأداة لصانع القرار لضبط سوق النقل.
٩. توصيات عملية قابلة للتطبيق لتطوير البنية التحتية، السياسات، الأنظمة التشغيلية، وكفاءة الخدمات.
١٠. تقرير نهائي شامل وملخص تنفيذي مع ملفات البيانات المصدرية، والعروض التقديمية لكافة المراحل.

٢,٤ التوصيات والسياسات

يتعيّن على الاستشاري تقديم مجموعة من التوصيات العملية والمبنية على أسس علمية ونتائج التحليل، على أن تشمل – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:

١. توصيات لتطوير البنية التحتية اللوجستية مع تقديم خطة مفصلة لتطوير وتحسين البنية التحتية الداعمة لأنماط نقل البضائع، بما يشمل(ساحات الشحن ومواقع التحميل والتفريغ ,مراكز الخدمات اللوجستية).
٢. توصيات تنظيمية وتشريعية

- اقتراح تعديلات أو تطويرات على التشريعات والقرارات الإدارية ذات العلاقة بنقل البضائع.
- تقديم مسودة سياسات أو أطر تنظيمية جديدة تدعم النقل المتعدد الوسائط، وتشجع الكفاءة التشغيلية.

١. توصيات لتحسين كفاءة الأسطول وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لرفع كفاءة الأسطول الوطني لنقل البضائع، من حيث (عمر المركبة, كفاءتها التشغيلية والبيئية,آليات تقليل النقل الفارغ وزيادة الاستخدام المشترك للمركبات).

٤.توصيات لإنشاء وتفعيل مركز بيانات وطني للنقل

- تقديم آلية مقترحة لإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة ومحدثة لأنماط الشحن.
- اقتراح نظام تشغيل وتكامل مع الجهات الحكومية والخاصة، وتحديد دور المركز في دعم اتخاذ القرار.

٥. توصيات لتحقيق التوازن بين العرض والطلب

- تقديم أدوات ونماذج تحليل تساعد على التنبؤ بالفائض أو النقص في العرض مقابل الطلب.
- تقديم سياسات تشغيلية لتنظيم التراخيص، التوزيع الجغرافي للموارد، والاستجابة للطلب الموسمي.

٦. توصيات لمعالجة التحديات القائمة

- تحديد التحديات التنظيمية، الفنية، التشغيلية، أو غيرها التي تواجه قطاع نقل البضائع.
- تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق لمعالجة كل نوع من هذه التحديات.

٧.توصيات لتحديث تصنيفات أنماط النقل

- اقتراح تصنيفات محدثة لأنماط نقل البضائع في الأردن، وفق المعايير الدولية.
- مواءمة التصنيفات الحالية مع احتياجات التخطيط والسياسات الوطنية.

٨. توصيات لتفعيل نظام التنبؤ المستقبلي

- تقديم نماذج توقع قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لحجم الطلب على كل نمط من أنماط النقل.
- توضيح آلية تحديث هذه النماذج واستخدامها من قبل الجهات الرسمية.

٩. توصيات لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- تقديم مقترحات لآليات الشراكة مع الشركات اللوجستية، مشغلي النقل، المستثمرين.
- تحديد الفرص المحتملة للاستثمار في قطاع النقل والبنية التحتية.

١٠. توصيات بيئية واجتماعية:

- تقديم توصيات للتقليل من الأثر البيئي لنقل البضائع (مثل الانبعاثات، التلوث).
- تحديد المبادرات التي تعزز المسؤولية الاجتماعية والعمالة في القطاع.

الجزء الخامس : المسؤوليات والأحكام

١,٥ المسؤوليات العامة للإستشاري

١) يلتزم الاستشاري بتقديم عرض شامل ومفصل يتضمن جميع المهام و المسؤوليات الفنية المنصوص عليها في وثيقة العطاء بدقة و كفاءة

٢) تقديم جميع الوثائق والمستندات المطلوبة في دعوة العطاء حسب الأصول بحيث تكون هذه الوثائق صحيحة وغير مغلوطة أو متلاعب فيها تحت طائلة المسائلة القانونية.

٣) الإلتزام بدفع كافة الرسوم المقررة بموجب التشريعات قبل توقيع العقد .

٤) الالتزام بجميع الشروط والأحكام الواردة في وثائق العطاء.

٥) يلتزم الإستشاري بأداء الواجبات والمسؤوليات المنصوص عليها في الأسس المرجعية بالشكل الأمثل وبأعلى معايير الجودة .

٦) على الإستشاري القيام بتكليف الأجهزة الفنية التابعة له بالواجبات والمسؤوليات المناطة بها خطياً وإرسال نسخة خطية والكترونية من هذا التكليف وقت إصداره إلى صاحب العمل لإبداء موقفه منه وبيان ملاحظاته عليه مع التزام الإستشاري بأخذها بعين الأعتبار .

٧) يلتزم الإستشاري ببذل كل عناية ومواظبة لأداء واجباته المطلوبة بأعلى مستويات الممارسة المهنية وأن يستخدم الأشخاص المؤهلين كلاً في مجال اختصاصه وخبرته، وأن يُعلم صاحب العمل بأسماء وخبرات الأشخاص الذين سيقومون بتقديم الخدمات المطلوبة وماهيتها.

٨) يلتزم الاستشاري بتنفيذ كافة الأعمال الفنية و التقنية الواردة في الوثيقة لجميع المراحل المحددة وحسب المدة المبينة فيها دون تقصير و/أو تأخير.

٩) يلتزم الاستشاري بتوفير فريق عمل متكامل يشمل كافة التخصصات المطلوبة أعلاه وبما يتناسب مع الأعمال الفنية والتقنية الواردة في الوثيقة.

١٠) يلتزم الاستشاري بتوفير خدمات الدعم الفني المكتبي والميداني وبما يضمن عدم التأخر في تنفيذ أعمال الدراسة.

١١) تعتبر الدراسة بجميع مكوناتها وحدة واحدة ولا يمكن تجزئتها كما يلتزم الاستشاري بالتقيد التام بما ورد بها وبعكس ذلك يعتبر تقصيرا منه.

١٢) تقديم خطة تنفيذية شاملة لجميع مكونات الدراسة والفترات الزمنية اللازمة مع مراعاة ما ورد في بند "الجدول الزمني لمراحل المشروع"، وتعتبر الخطة جزءاً ضرورياً.

١٣) تقديم أسعار محددة بشكل واضح و مبررة لأية عناصر إضافية غير مذكورة في هذه الوثيقة يعتبرها الإستشاري أساسية للحل المُقدّم.

١٤) على الإستشاري أن يوفر ما يلزم من القوى البشرية لتنفيذ كافة مراحل المشروع ضمن المدد الزمنية المحددة وبالكفاءة والجودة المقررة من قبل صاحب العمل.

١٥) على الإستشاري تسليم كافة البيانات لصاحب العمل وعدم الاحتفاظ بأي من بيانات المسح وتوقيع تعهد يتضمّن إلتزامه الكامل بالمحافظة على السرية التامة لكافة المعلومات والبيانات والوثائق والمستندات التي قد تصل إليه و/أو يتم الاطلاع عليها و/أو تداولها و/أو التعامل معها

بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة المشاركة في العطاء و/أو تنفيذ العقد، و يشمل هذا الالتزام الامتناع التام عن الكشف و/أو التسريب و/أو الاستخدام غير المصرّح به لتلك المعلومات بأي شكل من الأشكال ولأي طرف ثالث، وتحت أي ظرف من الظروف تحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية ، سواء خلال سريان العقد أو بعد انتهائه ويُعدّ أي خرق لهذا الالتزام، سواء من الاستشاري و/أو من يمثله و/أو يعمل تحت إشرافه، إخلالاً جوهرياً بشروط العقد، ويمنح لجنة الشراء الحق الكامل في اتخاذ أي من الإجراءات التي تراها مناسبة، بما في ذلك فسخ العقد فوراً ودون الحاجة إلى توجيه إنذار مسبق أو إشعار أو اتخاذ أي إجراءات قانونية إضافية، دون أن يترتب على الهيئة و/أو لجنة الشراء أية التزامات و/أو أية تعويضات.

١٦) جميع البيانات والمعلومات التي يتطلع إليها الاستشاري و/أو يحصل عليها و/أو يتم جمعها أثناء تنفيذ العقد ، سواء كانت (تقنية ، تجارية ، مالية ، تشغيلية أو غيرها) من المعلومات التي تتعلق بموضوع هذا العطاء(الدراسة) و/أو المعلومات التي تكون ذات علاقة بالأعمال المنفذة بما في ذلك نتائج الدراسة ، تُعتبر ملكية حصرية للهيئة ولا يحق للإستشاري المطالبة بأي حقوق ملكية و/أو أي استخدام للبيانات بخلاف ما هو منصوص عليه و/أو التنازل عنها و/أو نقلها و/أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال.

١٧) الإلتزام بتنفيذ الجزاءات المحددة من قبل صاحب العمل والتي ستيم ادارجها في العقد الذي سيبرم فيما بينه وبين الإستشاري.

١٨) الإلتزام بالاستعانة بمختصين باللوجستيات لضمان الدقة في النتائج التي يتم التوصل اليها في الدراسة.

٢,٥ دور صاحب العمل:

ستقوم هيئة تنظيم النقل البري بتوفير التسهيلات التي تساعد الاستشاري على القيام بواجبه ومهامه بالشكل المطلوب وستتعاون هيئة تنظيم النقل البري مع الاستشاري بوضع الضوابط والقواعد والمعايير اللازمة للتأكد من حسن سير العمل على الشكل المطلوب، ومن أهم هذه الواجبات:

١) اصدار امر المباشرة بالعمل .

٢) تزويد الاستشاري بالبيانات المتوفرة لدى صاحب العمل .

٣) اصدار كتاب تسهيل مهمة للجهات ذات العلاقة بناء على طلب الاستشاري.

٤) تسمية فريق العمل الذي سيتابع مع الاستشاري بحيث انه سيقوم بمراجعة مخرجات المراحل و تزويد الاستشاري بالملاحظات.

٥) اصدار كتب الموافقة على مراحل الدراسة.

٦) موافاة الاستشاري بالدفعات المستحقة بعد انجاز مراحل العمل.

٣,٥ طريقة الدفع

تدفع بدلات الأتعاب وفقاً لما يلي :

١- ١٥% من قيمة العطاء تدفع بعد قبول أعمال المرحلة الأولى من قبل الهيئة.

٢- ١٥% من قيمة العطاء تدفع بعد قبول أعمال المرحلة الثانية من قبل الهيئة.

٣- ٣٠% من قيمة العطاء تدفع بعد قبول أعمال المرحلة الثالثة من قبل الهيئة.

٤- ٣٠% من قيمة العطاء تدفع بعد قبول أعمال المرحلة الرابعة من قبل الهيئة.

٥- ١٠% من قيمة العطاء تدفع بعد مرور ثلاثة أشهر على التسليم النهائي لكافة مراحل العطاء وتقديم جميع الاعمال المطلوبة.

٤,٥ غرامة التأخير

١. إذا لم يقم المتعهد بتنفيذ التزاماته بإتمام كامل الخدمات المطلوبة في هذا العقد ضمن مدة العمل المحددة بالعقد، وتأخر في تسليم مراحل العمل، فإن على المتعهد أن يقوم بدفع غرامة مقدارها (٧٠ دينار أردني) سبعون دينار عن كل يوم تأخير غير مبرر ويعتبر هذا المبلغ مستحقاً للهيئة سواء لحق بها ضرر مادي من جراء التأخير أو لم يلحق، ويحق لها حسم هذا المبلغ من استحقاقات المتعهد أو كفالته) ولأغراض تحديد قيمة الغرامة يعتبر مجموع مدة العمل لكامل العقد والتأخير الحاصل عليه وليس لكل مرحله على حدة.

٢. يحدد للغرامة سقف حده الأعلى (١٥%) من قيمة الاتفاقية.

٣. إذا بلغت الغرامات المتراكمة الحد الأعلى المسموح به، يحق للهيئة إنهاء العقد.

٤. فرض غرامات التأخير لا يُلغي أو يقيّد حق الهيئة في المطالبة بالتعويضات عن الأضرار والخسائر التي قد تلحق بها نتيجة هذا التأخير

الجزء السادس : تقديم العروض وأسس التقييم والاحالة

١,٦ طريقة تقديم العروض

تودع العروض الفنية في خانة العرض الفني والعروض المالية في خانة العرض المالي وترفق صورة عن تأمين دخول العطاء مع العرض الفني على نظام الشراء الالكتروني الأردني JONEPS فقط وسيتم استبعاد أي عرض يرفق العرض المالي ضمن العرض الفني.

٢,٦ تقييم العروض

١) لا يتم فتح العروض المالية إلا بعد استكمال عملية التقييم الفني للعروض المقدمة، ولا يُسمح لأي مناقص بتعديل أو تغيير عرضه بعد الموعد النهائي لتقديم العروض، وتتم عملية التقييم فقط بناءً على ما تم تقديمه من عروض فنية ومالية دون غيرها.

٢) يجوز للجنة الشراء، لأغراض التقييم والفحص والمقارنة، أن تطلب من المناقصين تقديم توضيحات مكتوبة حول بعض الجوانب في عروضهم، وذلك خلال فترة زمنية معقولة تُحددها اللجنة، شريطة ألا يؤدي هذا التوضيح إلى الإخلال بمبدأ المنافسة. ويشترط لقبول أي توضيح أن

يكون مستندًا إلى طلب رسمي من اللجنة، وأن يُقدّم التوضيح كتابيًا، ولا يُسمح له بأن يغير من طبيعة أو قيمة العرض أو يؤدي إلى تمييز مناقص على حساب آخر، باستثناء ما يتعلق بتصحيح الأخطاء الحسابية التي قد تُكتشف أثناء التقييم.

٣) في حال عدم تجاوب المناقص مع طلب التوضيح خلال المهلة المحددة، يمكن للجنة الشراء اعتبار العرض غير واضح أو غير قابل للمقارنة، وبالتالي استبعاده من المنافسة.

٤) يُعد العرض مستجيبًا استجابة جوهرية عندما يتوافق بشكل كامل مع كافة المتطلبات والشروط والمواصفات والمعايير الفنية المحددة في وثائق العطاء.أما العروض التي تتضمن انحرافات جوهرية أو تحفظات أساسية على المتطلبات، أو تلك التي تفتقر إلى الوثائق أو المعلومات الأساسية، مثل متطلبات الأهلية أو المعايير الفنية والمالية، أو التي لم يتم توقيعها من قبل المفوض قانونيًا، أو التي تنتهك شرط تقديم عرض واحد، فتعُتبر غير مستجيبة ويتم استبعادها.

٥) في حال رصدت لجنة الشراء انحرافات غير جوهرية في العرض، يمكن منح الاستشاري فرصة لتصحيحها خلال فترة زمنية محددة. وإذا تم التصويب، يمكن اعتبار العرض مستجيبًا، أما في حال عدم الاستجابة، فيتم رفض العرض.

٦) تُعرّف الانحرافات غير الجوهرية بأنها تلك التي لا تمس أسس التقييم أو لا تؤثر على الجودة أو النطاق أو الأداء المتوقع، ولا تُخل بحقوق الجهة المشترية أو تقلل من التزامات الاستشاري. وفي حال كان للانحراف غير الجوهري أثر مالي محدود، يتم تقييمه لأغراض المقارنة فقط من خلال تعديل القيمة المقدّرة للعطاء دون أن يُعد ذلك قبولًا له.

٣,٦ العرض الفني

تفتح العروض الفنية لجميع المناقصين ويتم التقييم بناء على متطلبات وأسس التقييم الفني

يعتبر المناقص مؤهل فنيا في حال حصوله بالحد الأدنى للتأهيل الفني على علامة (٧٥%) من مجموع النقاط الكلية للتقييم الفني وذلك حتى يعتبر عرضه مقبول فنيا وينتقل إلى مرحلة التقييم المالي، ولن ينظر في العروض التي لا تحقق الحد الأدنى.

سيتم استبعاد عرض المناقص إذا تضمن العرض الفني معلومات تشير إلى العرض المالي.

يجب ان يشتمل العرض الفني على ما يلي: -

اولا: تقديم خطة ومنهجية العمل بشكل واضح ودقيق وتوزيع المهام المطلوبة على الاختصاصات المطلوبة مع بيان برنامج العمل الزمني لتنفيذ مراحل الدراسة

ثانيا:المشاريع المشابهة يتم تقديم معلومات موثقة عن المشاريع المشابهة لطبيعة المشروع خلال (١٥) خمسة عشر سنة الاخيرة المطلوبة من المناقص (الائتلاف)بحيث يتم بيان خبراته المتخصصة في مجال دراسات وتخطيط النقل واللوجستيات والمسوحات الميدانية والنمذجة والتنبؤ بالطلب على خدمات النقل. وعليه التقيد التام بالمطلوب وإبرازه بالشكل المفهوم والواضح الذي يمكن اللجان الفنية والمتخصصة من تقييم المشاريع المتخصصة المسماة من قبله والمشابهة لنطاق العمل.

طلب من المناقص أن يوضح في عرضه ما يلي:

١. اسم المشروع.

٢. اسم صاحب العمل.

٣. وصف للمشروع ومكوناته.

٤. مدة المشروع حسب العقد وأي تمديدات رسمية للمدة وأسباب هذه التمديدات.

٥. تاريخ البدء بالمشروع وتاريخ أنجازه.

٦.كلفة المشروع.

٧. أن يتضمن العرض الفني وصف مقارن بين مكونات المشروع المشابه المسمى من قبل المناقص وبين مكونات مشروع موضوع هذا العطاء وبشكل واضح ودقيق

٨.شهادات اداء من المالك/صاحب العمل للمشاريع المنفذة والمقدمة ضمن العرض الفني للمناقص المحلي وتصديقها حسب الاصول بالنسبة للمناقص الدولي مع ارفاق صورة عن الاتفاقية/العقد المبرم بهذا الخصوص.

ثالثا: الكادر الفني

١) تقديم أسماء وخبرات ومؤهلات الكادر الفني وبيان خبراتهم العامة والمتخصصة تقديم السيرة الذاتية وتوثيق كافة الخبرات للكادر الفني بشهادات خبرة موثقة ومصدقة من الجهات التي عمل لديها.

٢) يطلب من المناقص تعبئة نموذج التزام الخبراء الرئيسيين ملحق رقم (٢) المرفق مع الوثائق والتوقيع عليه وإرفاقه مع العرض الفني.

٣) لن يتم تقييم اي مرشح للكادر المطلوب بأكثر من مسمى وظيفي وسيفقد علامة التقييم للمسمى الاخر.

٤) على المناقص أن يأخذ بعين الاعتبار أنّ تسمية أي فرد من أفراد الجهاز الفني الدائم العامل لديه في المكتب الداعم للمشروع موضوع العطاء في عرضه الفني والذي سيتم تقييم عرضه الفني بالاستناد إلى خبراتهم المتخصصة، هو بمثابة إقرار منه بالالتزام الكامل باستمرارية هؤلاء الأفراد بالعمل لديه طوال مدة العطاء ولن يقبل منه استبدال أي منهم إلاّ في حالات الضرورة القصوى ووفقاً لقناعة صاحب العمل (هيئة تنظيم النقل البري) وموافقته الخطية على أن يكون البديل مطابقاً تماماً للأصيل المستبدل من حيث مؤهلاته وخبراته.

٥) عند التقييم يتم توثيق الشهادات والخبرات المقدمة من المناقص الأجنبي من جهات رسمية معترف بها، مثل السفارة الأردنية في البلد المعني أو وزارة الخارجية الأردنية.

٤,٦ العرض المالي:

١) يتم فتح العروض المالية للمناقصين الذين يجتازون الحد الأدنى للعلامة المحددة على ضوء التقييم الفني

٢) تقديم العرض المالي على النموذج المخصص (ملحق رقم (١))

٣) تكون الأسعار ثابتة وتقدم بالدينار الاردني ثابتة وشاملة لأية رسوم أو ضرائب نتيجة العمل في الاتفاقية بما فيها الضريبة العامة على المبيعات.

٤) على المناقص تقديم تحليل مالي للعرض المقدم منه ولكل مكون من مكونات العمل كل على حدة بما في ذلك اتعاب الكادر الفني.

٥) يعتبر المناقص أنه قد أدرج كل التكاليف في العرض المالي، وبالتالي لا تطبق أية تعديلات على السعر ولا يتم اجراء أية تصحيحات حسابية أو تعديلات على العرض المالي. ويتم اعتماد المبلغ الاجمالي المذكور في النموذج المالي كمبلغ للعرض الا إذا وجد تناقض بين المبلغ المحدد بالكلمات والمبلغ المحدد بالأرقام، يعتمد المبلغ المحدد بالكلمات الا إذا وجدت لجنة الشراء قرينة لاعتماد السعر رقما.

٥,٦ متطلبات وأسس التقييم الفني:

سيتم إجراء تقييم فني للمناقصين المتقدمين بحيث يكون الحد الأعلى لعلامة التقييم الفني (١٠٠%) موزعة على النحو الآتي:

المعيار	العلامة	الشروحات
القسم الأول: المنهجية وخطة العمل	٨ علامات	يطلب من المناقص تقديم خطته ومنهجيته المقترحة والتي سيتبعها في انجاز المهام المطلوبة كما يطلب منه تقديم الرؤية والاقتراحات الضرورية للسير في العمل على أكمل وجه والجدول الزمني المفصل المرافق لمنهجية العمل على ان تشتمل على: • شرح موجز عن المنهجية العامة بما في ذلك الاهداف الرئيسية وكيفية تحقيقها. (١ علامة) • فهم طبيعة المشروع وتوضيح فهم الفريق لطبيعة المشروع (١ علامة) • فهم لمراحل العمل وشرح كيفية العمل عليها.(١ علامة) • خطة ادارة المشروع (١ علامة) • تقنيات وادوات العمل. (١ علامة) • الجدول الزمني للمشروع. (١ علامة) • توزيع المهام المطلوبة من الإستشاري على الإختصاصات المطلوبة وتحديد مدة عمل كل منها ومدى ونوعية مساهمة كل إختصاص في الدراسة وصولاً لتحقيق الهدف المطلوب من الدراسة(٢ علامة).

القسم الثاني: الخبرات السابقة المشابهة لأربعة مشاريع مماثلة خلال أخر (١٥) سنة	**٣٢علامة**	**- ان يكون المناقص الاردني قد قام بإعداد مشروعين مشابهين خلال اخر (١٥) سنة مجال دراسات وتخطيط النقل واللوجستيات والمسوحات الميدانية والنمذجة والتنبؤ بالطلب على خدمات النقل** **- ان يكون المناقص الاجنبي قد قام بإعداد مشروعين مشابهين خلال اخر (١٥) سنة في مجال مجال دراسات وتخطيط النقل واللوجستيات والمسوحات الميدانية والنمذجة والتنبؤ بالطلب على خدمات النقل** **- سيتم توزيع علامة الخبرات المتخصصة على المشاريع الأربعة بواقع (٨) علامات لكل مشروع حسب ملاءمتها ومطابقتها لمكونات المشروع.**

القسم الثالث: خبرات الكادر الفني	**٦٠ علامة**	**-على المناقص أن يبين في عرضه الفني أسماء ومؤهلات والخبرات المتخصصة للكادر الفني المقترح من اعضاء الائتلاف ولكافة الاختصاصات الملائمة لطبيعة المشروع موضوع العطاء وبحد أدنى كما هو مبين أدناه:** • **تحديد مهمة كل شخص من أفراد الكادر.** • **الخبرة العامة للشخص.** • **الخبرة المتخصصة للشخص وخبراته في المشاريع المماثلة.** • **توثيق الخبرات.** • **عدد سنوات العمل ضمن كادر المناقص.** • **أن يتم إرفاق الوثائق الثبوتية التي تدعم المعلومات المقدمة من أي فرد من أفراد الكادر الفني.** **الاختصاصات المطلوبة لفريق العمل كما يلي:** ❖ **<u>مدير المشروع (١٣علامة)</u>** ➢ **<u>الشروط والمؤهلات والمهارات (٣ علامات)</u>** • شهادة جامعية في الهندسة المدنية و/أو هندسة النقل والمرور **(١ علامة)** • حاصل على شهادة ادارة مشاريع معتمدة (PMP).**(١ علامة)**

		• حاصل على شهادات معتمدة في برامج التخطيط الزمني وادارة الموارد والتتبع (مثل Primavera).(١ **علامة)** • مهارات الاتصال والإدارة الجيدة. • إجادة اللغتين الإنجليزية والعربية ➢ **<u>الخبرة المهنية العامة (٤ علامات)</u>** • خبرة عملية لا تقل عن خمسة عشر عاماً في قطاع النقل والمرور وتخطيط النقل والمدن.**(٢علامة)** • خبرة عملية في تقديم الإستشارات والمساعدات الفنية في قطاع النقل **.(٢ علامة)** ➢ **<u>خبرة مهنية متخصصة(٦ علامات)</u>** • تسمية مشروعين مشابهين على الأقل قام بإعدادهما مع ذكرنبذة عن كل مشروع تتضمن اسم المشروع ووصف المشروع ومدته، على أن يكون المشروع موثق من صاحب العمل الذي عمل معه المهندس في تلك الفترة.٦ **علامات** بواقع**(٣ علامة لكل مشروع)** ❖ **<u>خبير في الدراسات المرورية ودراسات النقل والمسوحات الميدانية ونمذجة النقل العام (٩ علامات)</u>** ➢ **<u>الشروط والمؤهلات والمهارات(٢ علامة)</u>** • شهادة جامعية في هندسة النقل والمرورأو/تخطيط المدن أو التخطيط الحضري **(١ علامة)** • القدرة على تصميم و استخدام جداول البيانات المتعلقة بتخطيط النقل والنمذجة والتنبؤ والمسوحات الميدانية.**(١ علامة)** • إجادة اللغتين الإنجليزية والعربية. ➢ **<u>الخبرة المهنية العامة(٣ علامات)</u>** • خبرة عملية لا تقل عن ١٥ عاماً في تخطيط النقل والمرور وتخطيط المدن.(١,٥ **علامة)** • خبرة عملية في تقديم الإستشارات والمساعدات الفنية في قطاع النقل.**(١,٥ علامة)**

		➢ **خبرة مهنية متخصصة(٤ علامات)** • تسمية مشروعين مشابهين على الأقل قام بإعدادهما مع ذكر نبذة عن كل مشروع تتضمن اسم المشروع ووصف المشروع ومدته، على أن يكون المشروع موثق من صاحب العمل الذي عمل معه المهندس في تلك الفترة. **٤علامات** بواقع**(٢ علامة لكل مشروع).** ❖ **باحث متخصص في الدراسات اللوجستية والمسوحات الميدانية (٩علامات).** ➢ **الشروط والمؤهلات والمهارات(٢ علامة)** • شهادة جامعية في الأدراة اللوجستية أو/ و سلاسل الأمداد (**١ علامة)** • القدرة على تصميم و استخدام جداول البيانات المتعلقة بتخطيط النقل والنمذجة والتنبؤ والمسوحات الميدانية.**(١ علامة)** • إجادة اللغتين الإنجليزية والعربية. ➢ **الخبرة المهنية العامة(٣ علامات)** • خبرة عملية لا تقل عن ١٠ سنوات في الدراسات اللوجستيه أو سلاسل الأمداد والمسوحات الميدانية. (١,٥ **علامة)** • خبرة عملية في تقديم الإستشارات والمساعدات الفنية في الدراسات اللوجستيه أو سلاسل الأمداد والمسوحات الميدانية(١,٥ **علامة)** ➢ **خبرة مهنية متخصصة(٤ علامات)** • تسمية مشروعين مشابهين على الأقل قام بإعدادهما مع ذكر نبذة عن كل مشروع تتضمن اسم المشروع ووصف المشروع ومدته، على أن يكون المشروع موثق من صاحب العمل الذي عمل معه الباحث في تلك الفترة.**٤علامات** بواقع**(٢ علامة لكل مشروع).** ❖ **باحث متخصص في الاقتصاد (التطبيقي والقياسي) والتنبؤ بالطلب ، ونمذجة الطلب(٩ علامات).** ➢ **الشروط والمؤهلات والمهارات(٣ علامات)** • شهادة جامعية في الأقتصاد التطبيقي أو الأقتصادي القياسي **(١ علامة)**

		• القدرة على تصميم و بناء وتحليل جداول البيانات المتعلقة بتخطيط النقل والنمذجة والتنبؤ المستقبلي والمسوحات الميدانية.**(١ علامة)** • شهادات معتمدة في برامج التحليل الاحصائي والاقتصادي.**(١ علامة)** • إجادة اللغتين الإنجليزية والعربية. ➢ **الخبرة المهنية العامة(٢ علامة)** • خبرة عملية لا تقل عن ١٠ سنوات في الاقتصاد التطبيقي أو القياسي للتنبؤ بالطلب ، ونمذجة الطلب الحالي والمستقبلي ودراسات الجدوى الأقتصادية .**(١ علامة)** • خبرة عملية في تقديم الإستشارات والمساعدات الفنية في قطاع النقل.**(١ علامة)** ➢ **خبرة مهنية متخصصة(٤ علامات)** • تسمية مشروعين مشابهين على الأقل قام بإعدادهما مع ذكر نبذة عن كل مشروع تتضمن اسم المشروع ووصف المشروع ومدته، على أن يكون المشروع موثق من صاحب العمل الذي عمل معه المحلل في تلك الفترة.**علامتان بواقع (٢ علامة لكل مشروع)** ➢ **مشرف إحصائي في مجال مسوحات النقل (٨ علامات)** • سيوفر الإستشاري مشرف إحصائي في مجال المسوحات الميدانية للمشاركة في جميع الأنشطة ذات الصلة على أن تتوافق خبرته مع احتياجات المشروع، وسيكون المشرف الإحصائي مسؤولاً عن إدارة ومراقبة جودة أنشطة المسح الميداني وضمان جهود الفريق العامل معه وتنفيذها ضمن البرنامج الزمني المحدد ➢ **الشروط والمؤهلات والمهارات(٣ علامات)** • شهادة جامعية في الإحصاء أو التحليل الاحصائي او اي تخصص ذو صلة .(١ علامة) • إتقان المهارات الخاصة في برامج المسح الألكتروني والتحليل والتقنيات المستخدمة فيما يخص الطرق الحديثة في الدراسات الإحصائية.(٢ علامة) • مهارات الاتصال والتواصل.

		➢ **الخبرة العملية : (٥ علامات)** • (١٠) سنوات على الأقل من الخبرة العملية في حقول متشابهة في مجال مسوحات النقل والمسح الميداني و ذكاء الأعمال وتقديم وتنفيذ المساعدة التقنية لقطاع النقل والمعرفة والخبرة التفصيلية لطرق المسح الميداني. ❖ **خبير تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي (٨ علامات)** ➢ **الشروط والمؤهلات والمهارات(٣ علامات)** • شهادة جامعية في علوم الحاسوب أو هندسة الحاسوب أو ذكاء اصطناعي**(١ علامة)** • القدرة على تصميم البنى التحتية السحابية ، تحليل البيانات الضخمة باستخدام ادوات الذكاء الاصطناعي وتعلم الالة والنمذجه**(٢ علامة)** . ➢ **الخبرة العملية (٥ علامات)** • خبرة عملية لاتقل عن ٥ سنوات في نظم البيانات الموزعه نماذج التعلم العميق (ML)**(٢,٥ علامة) .** • اتقان العمل على ادوات الذكاء الاصطناعي والتحليل**.(٢,٥ علامة)** ❖ **باحث قانوني (٤ علامات) .** ➢ **الشروط والمؤهلات والمهارات(١علامة)** • شهادة جامعية في في القانون التجاري . **(١ علامة)** • إتقان اللغتين العربية والإنجليزية قراءةً وكتابةً وتحدّثًا، مع القدرة على إجراء البحث القانوني المتخصص باللغتين. ➢ **الخبرة المهنية العامة(١ علامة)** • خبرة عملية لا تقل عن ٧ سنوات في منها خبرة مثبتة في إعداد الدراسات القانونية وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية**.(١ علامة)** ➢ **خبرة مهنية متخصصة(٢ علامات)** • أن يتمتع بقدرة عالية على إجراء البحث القانوني (Legal Research Methodology)، بما يشمل استخراج وتحليل القوانين والأنظمة والتعليمات

		والقرارات التنفيذية ذات العلاقه مع إلمام بالتشريعات القطاعية المتداخلة.**(١ علامة)** • أن يمتلك القدرة على تحليل الموضوعات من منظور قانوني شامل ، ومعرفة جيدة بالتشريعات المطبقة في الأردن والمنطقة مع مراعاة التجارب الدولية والقوانين المقارنة في مجال النقل واللوجستيات .**(١ علامة)** ❖ **مدخل و محلل بيانات (عدد ٢) (لا يخضع للتقييم) حاصل على شهادة جامعية في علم الحاسوب أو نظم المعلومات الحاسوبية بخبرة عملية لا تقل عن (٥) سنوات في حقول متشابهة في مجال إدارة وتصميم قواعد البيانات وتحليلها و ذكاء الأعمال.** ❖ **سيقوم الإستشاري لاحقاً بتوفير فريق عمل للقيام بكافة أعمال المسح الميداني عند الإحالة.** ❖ **يطلب من الإستشاري تقديم السير الذاتية مفصلة لجميع الكادر المقترح للمشروع متضمنة جميع الدراسات والمشاريع التي قاموا بالمشاركة فيها وإعدادها.** **ملاحظة:- يشترط على المناقص الفائز بالإحالة النهائية توفير البديل لأي خبير من الكادر المقترح في حال عدم حصوله على علامة النجاح (٥٠%) من العلامة المقررة وبنفس الشروط المطلوبة.**
المجموع		**علامة100**

٦,٦ تقييم العرض المالي

سيتم إجراء تقييم للعرض المالي المقدم من المناقصين الذين سيجتازون الحد الأدنى للعلامة المطلوبة في تقييم العرض الفني (٧٥%) كما تم الإشارة إليها سابقاً.

٧,٦ تقييم النتائج والإحالة

١. سيتم الإعلان عن نتائج التقييم الفني للعروض المقدمة.

٢. لا تعتبر نتائج التقييم الفني للمناقص في هذا العطاء تقييماً عاماً له بل تعتمد لأغراض هذا العطاء فقط.

٣. يتم منح ٧٠% من العلامة النهائية للتقييم الفني للمناقص ومنح ٣٠% من العلامة للتقييم المالي.

٤. يتم احتساب العلامة النهائية للتقييم الفني والمالي معاً وفق المعادلة التالية:

العلامة النهائية للمناقص=

(علامة المناقص الفنية ÷ أعلى علامة فنية) × ٧٠% + (أقل الأسعار المقدمة ÷ السعر المقدم من المناقص) × ٣٠%

٥. سيتم إحالة العطاء على المناقص الذي يحصل على أعلى علامة (فنية + مالية) بموجب المعادلة المذكورة أعلاه.

الجزء السابع: أحكام ختامية

- **إقرار المخالصة:** عند تقديم المتعهد لكشف الدفعة النهائية، يتوجب عليه أن يرفقه بإقرار مخالصة يُقر فيه بأن هذا الكشف يمثل التسوية الكاملة والنهائية لكافة المبالغ المستحقة له بموجب العقد. ولا يكون لهذا الإقرار أي أثر أو مفعول قانوني إلا بعد استلام الاستشاري للمبالغ المستحقة له وفقًا لما ورد في الدفعة النهائية.
- **التنازل عن العقد:** لا يجوز للمتعهد التنازل عن أي جزء من العقد إلى طرف آخر دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجهة المسؤولة عن إدارة العقد. وفي حال قام المتعهد بأي تنازل دون هذه الموافقة، يحق للجهة إنهاء العقد.
- **الإخطارات:** لا يُشترط تبادل الإخطارات العدلية بين الطرفين لممارسة أي من الحقوق الناشئة عن هذا العقد أو بموجب القوانين ذات العلاقة. وتُعد أي مراسلة خطية يوجهها أحد الطرفين إلى الطرف الآخر على العنوان المثبت في العقد بمثابة إشعار خطي قانوني نافذ.
- **انهاء وتعديل العقد:**

١. ينتهي العقد تلقائيًا بانقضاء المدة المحددة له في الشروط الخاصة، ما لم يتم إنهاؤه مبكرًا بموجب أحكام الإنهاء، أو تمديده حسب الاتفاق الخطي بين الطرفين.

٢. لا يجوز إدخال أي تعديل أو تغيير على شروط العقد أو نطاق الخدمات إلا بموجب اتفاق خطي موقع من الطرفين، ويُشترط ألا يؤدي التعديل إلى تغيير جوهري في طبيعة العقد، ويجب على الطرفين دراسة أي مقترح بهذا الشأن بجدية.

٣. في حالات القوة القاهرة، والتي تُعرف بأنها أي ظروف خارجة عن إرادة المتعهد، ولا يمكن توقعها أو تجنبها أو السيطرة عليها، ولا تكون ناتجة عن إهماله أو تقصيره، تسري أحكام القانون المدني بشأن آثار تلك الظروف ولا يُحمّل المتعهد أي مسؤولية عن التأخير أو الإخفاق في التنفيذ الناتج عن القوة القاهرة، ولا يُخضع لأي غرامات تأخير أو مصادرة لتأمين حسن التنفيذ أو إنهاء للعقد بسبب تلك الظروف، على أن يواصل تنفيذ التزاماته قدر الإمكان.

٤. تُستثنى من اعتبارها قوة قاهرة الحالات الناتجة عن إهمال متعمد من أي طرف، أو تلك التي كان يمكن توقعها والتخطيط لها بشكل معقول عند توقيع العقد أو أثناء تنفيذه.

٥. في حال أخلّ المتعهد بأي من التزاماته التعاقدية، يحق للجهة المسؤولة عن إدارة العقد تعليق الدفعات المستحقة له بموجب إشعار خطي يتضمن تحديدًا لطبيعة الإخفاق، ويُطلب منه تصحيح الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ استلامه للإشعار، مع احتفاظ الجهة بحق فرض غرامات عن فترة الإخفاق.

٦. إذا استمر الإخفاق أو الإهمال أو التأخير في التنفيذ، يحق للهيئة في مصادرة تأمين حسن التنفيذ كليًا أو جزئيًا بما لا يقل عن عشرة في المائة من قيمة العقد، وتُعد هذه المبالغ إيرادًا لها. كما يجوز لها التعاقد مع طرف آخر لتنفيذ الخدمات على نفقة الاستشاري المخالف، بما في ذلك تحميله أي فروقات في الأسعار أو خسائر أو نفقات إضافية دون الحاجة لتوجيه إنذار.

- **تسوية النزاعات**

- على الجهة المسؤولة عن إدارة العقد والمتعهد أن يقوما بكل جهد ممكن لتسوية أي نزاع ينشأ بينهما أثناء تنفيذ العقد وديا.
- إذا لم تتم تسوية الخلاف ودياً في المناقصة الدولية تختص المحاكم الأردنية بالنظر في النزاعات الناشئة عنه، وتكون التشريعات الأردنية واجبة التطبيق.

الجزء الثامن: النماذج

نموذج رقم(1)

خلاصة بدل الاتعاب

الرقم	الوصف	الوحدة	السعر	
			فلس	دينار
1	**تقديم خدمات استشارية لإعداد دراسة لأنماط نقل البضائع في المملكة الاردنية الهاشمية**	**بالمقطوع**		
	المجموع رقماً ( ) دينار **المجموع كتابه دينار**			
	اسم المناقص: **المفوض بالتوقيع : الوظيفه-:** **ختم الشركة**			

***على المناقص تقديم تحليل مالي للعرض المقدم منه ولكل مكون من مكونات العمل كل على حدا.**

نموذج رقم(٢)

التزام الخبراء

أشهد أنا ..... أنني قد تعاقدت مع: .....
..... على العمل لديهم بوظيفة.....
في مشروع ..... ولكامل المدة المحددة أو اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة في حال جرى إحالة العطاء على الشركة.
توقيع المفوض بالتوقيع من الشركه توقيع الخبير

نموذج رقم(٣)

نموذج كفالة حسن الأداء

كفالة بنكية

السيد مدير عام هيئة تنظيم النقل البري , بالإضافة لوظيفته.

تحية طيبة و بعد ,,

بناءً على طلب العميل ..... يكفل بنك ..... فرع ( ) العميل المذكور أعلاه بمبلغ ( ) ديناراً , كفالة حسن تنفيذ عطاء رقم ( ) الخاص .....لمدة من تاريخ / / ولغاية تاريخ / / وتجدد هذه الكفالة غير المشروطة تلقائياً لحين ورود كتاب إلغاء من الهيئة، وبطلب من مدير عام هيئة تنظيم النقل البري ودون الحصول على موافقة العميل على التجديد وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول ما بقيت لدى هيئة تنظيم النقل البري.

ونتعهد بدفع قيمة الكفالة إليكم عند أول مطالبة خطية منكم، وبالرغم من حصول أية معارضة أو ممانعة من العميل (المكفول) لعدم دفع قيمة هذه الكفالة.